

2022

لهجات العرب الواردة في الصحيحين دراسة نحوية تحليلية

م.د. أثير طارق نعمان
جامعة الانبار كلية العلوم الإسلامية - رمادي

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

"نعمان, م.د. أثير طارق (2022) "لهجات العرب الواردة في الصحيحين دراسة نحوية تحليلية" *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 8: Iss. 1, Article 3.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol8/iss1/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

لهجات العرب الواردة في
الصححين
دراسة نحوية تحليلية

م.د. أثير طارق نعمان
جامعة الانبار كلية العلوم الإسلامية -
رمادي

م

ربّ لك الحمد والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن دراسة اللهجات مبحث مهم من مباحث علم اللغة العام وهي الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق غيرها؛ لأنّ دراسة اللغة دراسة تاريخية لا تتم إلا بعد البحث في لهجاتها، فجزءاً كبيراً من رصيدنا اللغوي، وقدراً وافراً من ميراث أمتنا يكمن وراء دراسة لهجات القبائل العربية لما لها من اتصال وثيق بالقرآن الكريم وقراءاته وبلهجتنا المحلية في البلاد العربية جميعها، ولا يخفى ما للحديث النبوي الشريف من مكانة سامية بوصفه مصدراً للعلوم الإسلامية كلّها، ولكنّ المُتنبّع لمؤلفات علم النّحو يجدّها قليلة الاعتماد على هذا النصّ النثري العظيم، ولعلنا نصيب في تسويق قلة عناية النّحاة القدماء بدراسة الحديث الشريف بما شاع بينهم من تعذر الاحتجاج به في التقعيد النحوي، ممّا أدّى إلى وقوعهم في استقراء غير تامّ لبعض الظواهر النحوية واللغوية.

وفي ضوء ما سلف كان موضوع هذا البحث (لهجات العرب الواردة في الصحيحين دراسة نحوية تحليلية) ليتخذ من هذا الكنز النثري العظيم موضوعاً لدراسة جانب من جوانب النّحو العربيّ عن طريق استخراج المادّة النحوية من (صحيح البخاريّ وصحيح مسلم) وموازنتها بأراء النّحاة، ومناقشة هذه الآراء في تحليل الاستعمالات اللهجية ومقارنتها مع قواعد الاستعمال الشائع. وقد ارتأيت أن أجعل صحيح البخاري وصحيح مسلم ميداناً لدراستي ليحلا مُشكلة التّثبت من الرواية ولدقتهما وخلوهما من الأخطاء.

إنّ مقصود الباحث بـ (دراسة نحوية تحليلية) ما اختلفت فيه القبائل العربية من لهجات تؤثر في حركة الحرف الأخير للكلمة من إعراب وبناء أو في تركيب الجملة، ويدخل في إطار ذلك ظواهر يرى بعض العلماء أنها صرفية، ولا مخالفة لأربهم، لكن الباحث رأى أفضلية إدراجها في إطار الظواهر النحوية؛ لأنها تمس التركيب من جانب ما.

إنّ منهجي في تحليل المادّة النحوية في هذا البحث قائم على تحليل الشّواهد المنتقاة للهجة العربية وفق ما أقرّه النّحاة على أن يكون الشاهد هو الأساس سواء أتعرضت له في بداية الظاهرة النّحوية المؤشّرة أم في أثناء الحديث عن تلك الظاهرة معتمداً على انتقاء الشواهد بنسب تتناسب مع ورود الألفاظ في هذه الموضوعات كثرة أو قلة مستعينا في ذلك بأراء النحويين وتصورهم في إطار القواعد، ثم كانت للباحث وقفات مع آرائهم

بالتأييد أو المناقشة والتوجيه والترجيح أو التضعيف وفق المقاييس العلمية المتبعة لثبات ما صحّ ونفي ما زاع فيه العقل.

وبناءً على ما تقدّم فقد اتخذت لهذا البحث ثلاثة جوانب هي الأحاديث النبويّة الشريفة التي تُمثّل جانب التّطبيّق، وقواعد النّحاة وآراؤهم التي تُمثّل الجانب النّظريّ أمّا الجانب الثالث فهو فُدرَةُ الباحث على الرّبط بين الجانب التّطبيقيّ والجانب النّظريّ ونتائج هذا الرّبط فإنّه إمّا أن يُسند القاعدة أو يوجّهها على وفق ما جاء في النّصّ المدّروس.

ولكي يتسنى للدراسة الإحاطة بالموضوع فقد اقتنصت هذه المنهجية نفسيم البحث على تمهيد وثلاثة مباحث، وقد أخلصت التمهيد للحديث عن مفهوم اللهجة لغة واصطلاحاً وعلاقة اللهجة باللغة. أما المباحث الثلاثة فقد احتوت على لهجات العرب الواردة في الصحيحين جاعلاً المبحث الأول للظواهر اللهجية المتعلقة بالاسم، والثاني للفعل، والثالث للحروف مرتباً المسائل النحوية في كل مبحث وفق ترتيب ألفية ابن مالك للقواعد النحوية.

وقد اختتمت هذه المباحث بخاتمة بيّنت فيها النتائج التي توصلت إليها عسى الله أن يسدّد خطانا ويلهمنا الرشد والهدى وأن أكون قد وفقت في بحثي هذا والله ولي التوفيق.

الباحث

التمهيد

مفهوم اللهجة وعلاقتها باللغة

أولاً: مفهوم اللهجة:

اللهجة لغة: ورد للفظه لهجة في المعجمات العربية معنيان متقاربان فيما بينهما جاء في معجم العين: ((اللهجة: طَرَفُ اللِّسَانِ، ويُقال: جَرَسَ الكلام، ويُقال: فصيح اللهجة واللهجة: وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادها، ونشأ عليها))⁽¹⁾. وورد في لسان العرب في تحديد مفهوم اللهجة: ((لهج بالأمر لهجاً، ولهوج، ولهج كلاًهما: أُلِجَ بِهِ واعتاده، وألهجته به. ويُقال: فلان ملهج بهذا الأمر أي مولع به،... واللهج بالشئ: الولوع به. واللهجة واللهجة: طَرَفُ اللِّسَانِ. واللهجة واللهجة: جَرَسَ الكلام، والفتح أعلى. ويُقال: فلان فصيح اللهجة واللهجة، وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها))⁽²⁾. إذن فللهجة في اللغة مفهومان:

الأول: هي اللسان، أو طرف اللسان، أو جرس الكلام، وما ينطق به من الكلام، أو اللغة التي جبل عليها الإنسان فنشأ عليها واعتادها. والثاني: الولع بالشئ ولزومه والاعتقاد عليه.

واللهجة في المصطلح العلمي الحديث: ((هي مجموعة من الصفات اللغوية، وتنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع، وأشمل تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات))⁽³⁾. ويمكن في ضوء التعريف السابق الوقوف على ما يأتي:

1- إن تعريف المحدثين للهجة قريب مما كان يقصده القدماء من جهة كونها طريقة الإنسان التي جبل ونشأ عليها في أداء لغته.

2- إن اللهجة هي استعمال خاص في بيئة معينة.

3- إن اللهجة تتولد من اللغة وتتفرع منها⁽⁴⁾.

4- إن اللهجة ليست انحطاطاً لغوياً⁽⁵⁾، بل هو تغيير لغوي فرضته قوانين تتحكم بمصير كل لغة، كالانعزال بين بيئات الشعب الواحد، أو الصراعات اللغوية نتيجة الغزو أو الهجرات أو عوامل دينية أو اجتماعية ونحو ذلك⁽⁶⁾. ((وهذا يتفق مع ما ينادي به بعض المحدثين من علماء اللغة،

(1) العين مادة (لهج): 391/3.

(2) لسان العرب مادة (لهج): 359/2.

(3) في اللهجات العربية: 16.

(4) ينظر: اللهجات العربية، إبراهيم نجا: 11.

(5) اللهجات العربية وأسلوب دراستها: 78.

(6) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 169، واللهجات العربية نشأة وتطوراً: 41-44.

من أنه يستحيل على أية مجموعة بشرية تشغل مساحة شاسعة من الأرض، أن تحتفظ في لهجات الخطاب بلغة موحدة⁽¹⁾.
ثانياً: علاقة اللهجة باللغة:

إن العلاقة بين اللهجة واللغة عند علماء العربية القدماء لم تكن محددة، لذلك نجدهم يطلقون كلمة (لغة) ويريدون بها لهجة قبيلة بعينها حين يتحدثون عن نظام نحوي أو صوتي فكثيراً ما نقرأ في مظانهم لغة تميم ولغة طيئ ولغة هذيل، وهو واضح من قول ابن جني يعد اللهجات العربية لغات مختلفة فيقول: ((وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه⁽²⁾). ويظهر أن العرب القدماء كانوا يطلقون كلمة (اللسان) على ما يسميه المحدثون (لغة)⁽³⁾. ويعضد ذلك قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)⁽⁴⁾.

وإذا كانت اللغة في أيسر تعريف هي: ((أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))⁽⁵⁾. فهي وسيلة إنسانية إرادية لتوصيل الأفكار والانفعالات عن طريق نظام من الرموز تراعى فيه أسس وضوابط متعارف عليها⁽⁶⁾، وكانت ((اللهجة هي لغة من يتحدثها ووسيلة إلى التفاهم مع الآخرين وهي إنما تجري على أسس وأصول مرعية يراعيها المتكلم في الصوغ القياسي حيناً، وفي مراعاة المستوى الصوتي حيناً آخر))⁽⁷⁾. يصبح تفسير العلاقة بين اللهجة واللغة واضحاً من جهة أن كلا منهما تعنى بتوصيل الأفكار وفق نظام صوتي متوارث فهما يتشاركان المفهوم العام بيد أن الفرق بينهما أن اللهجة نظام لغوي تستعمله جماعة بشرية محدودة هي جزء من الجماعة الكبيرة التي تنتسب إليها اللغة⁽⁸⁾.

إذن فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل على لهجات عدة تكونت نتيجة ظروف مختلفة لكل منها ما يميزها، ولكن جميع هذه اللهجات تشترك فيما بينها بمجموعة من الصفات اللغوية المميزة والعادات الكلامية التي تولف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات⁽⁹⁾.

(1) بحوث ومقالات في اللغة: 263.

(2) الخصائص: 14/2.

(3) ينظر: في اللهجات العربية: 17.

(4) سورة إبراهيم: الآية (4).

(5) الخصائص: 38/1.

(6) ينظر: اللغة العربية ودورها في التواصل الحضاري بين الشعوب: 74.

(7) أثر اختلاف اللهجات: 15.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 16.

(9) في اللهجات العربية: 16.

وما ذكرناه ينطبق على اللغة العربية، فالعرب يعيشون في شبه الجزيرة العربية، في بيئات مختلفة، فمنهم البدوي كبني تميم ومنهم الحضري كالحجازيين، والاختلاف بين اللهجات قد يكون في مخارج الأصوات، أو في التفاعل بين الأصوات أو في بنية كلمة، وقد يكون في اختلاف دلالة لفظة، أما في التراث النحوي الموجود بين أيدينا فإن الباحث فيه يجد أثراً للهجات العربية موزعة على أبوابه المختلفة تدور ضمن محاور رئيسة هي - تنوع علامات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال والحروف، بمعنى أن تكون الكلمة معربة في لهجة ومبنية في لهجة أخرى، أو تكون مبنية على حركة ما في لهجة ومبنية على حركة أخرى في لهجة أخرى، أو تكون معربة بحركة في لهجة ومعربة بحركة أخرى أو بحرف ما في لهجة أخرى.

- الإثبات والحذف.
- الإعمال والإهمال.
- التعدد الوظيفي، أي تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، فقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالاً أو مهملة.

المبحث الأول

لهجات العرب الواردة في الصحيحين في الأسماء

المطلب الأول: لزوم الأسماء الستة الألف في حالة الرفع:

قوله p يَوْمَ بَدْرٍ: ((مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ فَأَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ فَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ (...))⁽¹⁾.

كذا بنصب (أبا) موضع الإشكال في الحديث السابق هذه الكنية الواردة على خلاف الظاهر الموهوم بضرورة الرفع على الخبرية، وفيه إشارة إلى واحدة من اللهجات المعروفة في (أب) كما تُعرف لدى النحاة في باب الأسماء الستة: الإتمام: أبو، النقص: أب، القصر: أبا، بلزوم الألف في الأسماء الستة في جميع الأحوال وتعرب بالحركات المقدرة عليها مع كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم⁽²⁾، فلا إشكال حينئذ في إعراب (أبا) في الحديث موضع الشاهد على أنه خبر⁽³⁾، ومثله قول الرازي:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا⁽⁴⁾

ف (أباهَا) الثانية مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، فأجراها مجرى الأسماء المقصورة فنابت فيه الألف عن الياء في حالة الجر⁽⁵⁾، واشهر القبائل التي نسبت إليها هذه اللهجة بنو الحارث بن كعب⁽⁶⁾.

وهذا هو التوجيه الأول لهذه المخالفة أما التوجيه الثاني فيكون (أبا جهل) منصوبا على أنه منادى محذوف الأداة، و(أنت) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: أَنْتَ هَذَا الْقَتِيلُ الذَّلِيلُ يَا أَبَا جَهْلٍ⁽⁷⁾. وإنما خاطبه بذلك استشفاءً منه وتوبيخاً له⁽⁸⁾. وهذا القول لا يخلو من ضعف؛ لأنَّ النداء إنما

(1) صحيح البخاري: 351/5 (3963).

(2) ينظر: أسرار العربية: 61-62، وتوجيه اللع: 89، وشرح ابن الناطم: 18-20، وشرح الأشموني: 131/1.

(3) ينظر: أمالي السهيلي: 114، وشواهد التوضيح: 157.

(4) تضاربت نسبة هذا البيت فهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: 450، ولرووبة بن العجاج في ملحق ديوانه: 168، ولكليهما في المقاصد النحوية: 79/1-81، وشرح التصريح: 63/1، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: 341/2، والإنصاف: 25/1، وشرح المفصل: 155/1، ورصف المباني: 311، وتوضيح المقاصد: 58/1، وهمع الهوامع: 147/1، وشرح الأشموني: 51/1.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 50/1، وحاشية الصبان: 131/1-132.

(6) ينظر: شرح المفصل: 155/1.

(7) ينظر: أمالي السهيلي: 115.

(8) ينظر: عمدة القاري: 85/17.

هو طلب الإقبال سواء أكان الإقبال حقيقياً أم مجازياً والمقام هنا لا يحتمل هذا⁽¹⁾.

وأما التوجيه الثالث فيكون مرد النصب على إضمار (أعني)⁽²⁾، ويوهنه من جهة أن من شروط نصب الاسم على الاختصاص أن يكون محلي بـ (أل) قياساً⁽³⁾.

وأما التوجيه الأخير ففيه أن ابن مسعود تعمّد اللحن والخطأ تهكماً بأبي جهل واستصغاراً له⁽⁴⁾. وفي رأي الباحث فإن هذا لا ينهض أن يكون علّة قوية؛ لأنّ تغييظ أبي جهل الهالك في مثل هذه الحالة لا معنى له، ولا استبعاد اللحن عن عربي فصيح.

والذي يظهر لي أنه لا إشكالية في رواية الحديث؛ لأنه جاء جرياً على لهجة عربية معروفة وأن جلي الجواب يقول إنه لا مبرر لتعدد الاحتمالات النحوية في تعليل نصب (أبا) فإن أئمة اللغة إذا ذكروا أن ذلك لهجة قوم لم يكن للخلاف في قبولها وجه؛ وإنما يصح الخلاف في جواز القياس على تلك اللهجة من جهة قوة فصاحتها والله أعلم.

المطلب الثاني: لزوم المثني الألف في حالة النصب:

المثني والملحق به عند عامة العرب يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء نحو: جاء الطالبان، وأكرمت الطالبين، ومررت بالطالبيين⁽⁵⁾، وخالف هذا العموم حديث عبد الرحمن بن أبي بكر - رضي الله عنهما -: ((... وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ فَمَضَى الْأَجَلَ فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَسُ اللَّهِ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ ...))⁽⁶⁾. بإثبات (الألف) في قوله (اثنا عشر) مع كون (اثنان) ملحقاً بالمثني وموقعه موقع النصب على الحال⁽⁷⁾، وقد ذكر شراح الحديث في المتن السابق تخريجين هما:

الأول: احتمال كون (ففرّقنا) ضبطه (ففرّقنا) بالبناء على المجهول، فيكون (اثنا عشر) مرفوعاً على أنه مبتدأ وخبره (مع كل رجلٍ منهم) قال ابن حجر: ((يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَرَّقْنَا بَضْمَ أَوَّلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ فَارْتَفَعَ اثْنَا عَشَرَ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ))⁽⁸⁾.

(1) ينظر: اختلاف لفظ الجامع الصحيح دراسة نحوية: 109.

(2) ينظر: فتح الباري: 295/7.

(3) ينظر: شرح التصريح: 271/2.

(4) ينظر: فتح الباري: 295/7.

(5) ينظر: الفصول في العربية: 7، والمقرب: 49-50، والمنهاج في شرح جمل الزجاجة: 195/1، وحاشية الخصري: 78/1.

(6) صحيح البخاري: 157/1 (602)، واللفظ له، وصحيح مسلم: 1628/3 (2057). وفيه (ففرّقنا) بدلا من (ففرّقنا).

(7) ينظر: شواهد التوضيح: 157.

(8) فتح الباري: 1/6، وينظر: عمدة القاري: 101/5.

الثاني: أن يكون على لهجة من يلزم المثني والملحق به الألف في الحالات كلها رفعا ونصبا وجرأ؛ لأنه عندهم بمنزلة الاسم المقصور، قال النووي: ((هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النَّسَخِ اثْنَا عَشَرَ) وَفِي بَعْضِهَا (اثْنَيْ عَشَرَ) وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَجْعَلُ الْمُثْنَى بِالْأَلْفِ سَوَاءً كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا))⁽¹⁾.

وتوسعت مصادر النحو في نسبة هذه اللهجة، فقد عزيت إلى بني الحارث بن كعب وكنانة، وبني الجهم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة ومراد وعذرة وبني العنبر وبعض بني سليم⁽²⁾، وأشهر قبيلة حكيت عنها هذه اللهجة هي قبيلة بني الحارث بن كعب. مما حمل ابن مالك على تسميتها باللهجة الحارثية⁽³⁾. وعلل ابن جني هذه اللهجة بقوله: ((من العرب من لا يخاف اللبس ويجري الباب على أصل قياسه فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث فيقول قام الزيدان وضربت الزيدان ومررت بالزيدان وهم بنو الحارث بن كعب وبطن من ربيعة))⁽⁴⁾. ومما حمل على هذه اللهجة من الشواهد قوله تعالى: ((إِنْ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٌ))⁽⁵⁾. في قراءة من شدد نون (إِنَّ)⁽⁶⁾. وتخريجها على هذه اللهجة هو أحد الأوجه التي فسرت به هذه القراءة⁽⁷⁾. ويذهب أبو حيان إلى أن القول بأن القراءة قد جاءت على لهجة معروفة لقبائل من العرب هو المختار عنده من بين هذه التوجيهات إذ قال: ((والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالألف دائماً))⁽⁸⁾. ومن شواهد النظم قول الشاعر:

(1) شرح النووي على مسلم: 54/12، وينظر: فتح الباري: 1/6، وعمدة القاري: 101/5.

(2) ينظر: نتائج الفكر: 153، وشرح المفصل: 355/2، وارتشاف الضرب: 558/2، وشرح شذور الذهب: 76، والمساعد: 40/1، وتمهيد القواعد: 318/1، وهمع الهوامع: 145/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 62/1.

(4) سر صناعة الإعراب: 339/2.

(5) سورة طه: من الآية (63).

(6) وهي قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحמיד وأيوب وخلف في اختياره وأبي عبيد وأبي حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي وابن عامر ونافع وحزمة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ويعقوب والشنبوذني. ينظر: السبعة: 419، والحجة في القراءات: 242، وحجة القراءات: 454، والكشف: 99/2، والتيسير: 151، والكنز في القراءات: 558/2، والنشر: 321/2، وإتحاف فضلاء البشر: 304، وغيث النفع: 393.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 184/2، ومعاني القرآن للأخفش: 444/2، ومشكل إعراب القرآن: 466-468/2، وكشف المشكلات: 97/2، والتبيان في إعراب القرآن: 566/2.

(8) البحر المحيط: 238/6.

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ (1)
والوجه أن يقول: بين أذنيه لوقوعه مضافاً إليه (2). وقول الآخر:
أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (3)

الشاهد فيه (وَالْعَيْنَانَا) والقياس (العينين)؛ لأنه معطوف على اسم منصوب، ثم إنه قال: (وَمَنْخَرَيْنِ) على الاستعمال الفاشي (4)، والجمع بين لهجتين في كلام واحد جائز (5)، والذي يترجح عندي في توجيه الحديث النبوي هو التوجيه الثاني أي على لهجة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم من العرب للأسباب الآتية:

- 1- إن التوجيه الأول للحديث قد ذكره ابن حجر محتملاً له خلافاً للتوجيه الثاني الذي ساقه شراح الحديث على سبيل الجزم، وصنيعهم هذا يظهر ميلهم إلى التوجيه على اللهجة المذكورة.
- 2- إن أبا البقاء استحسن التوجيه على اللهجة المذكورة حين عني له حديث لازم فيه الألف مثناه في حالة النصب (6).
- 3- إنها لهجة معروفة فاشية بدليل عدد القبائل التي عزيت إليها هذه الظاهرة اللهجية ونقل كثير من أئمة اللغة والنحو لها، وخرجت عليها شواهد عدة نثراً ونظماً (7).

المطلب الثالث: الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر والاختلاف في الاعتداد به أو عدمه:
ضمير الفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، والغرض منه الدلالة على تمام المبتدأ وأن ما بعده خبر وليس صفة (8)، ومن أحكامه عند البصريين أنه لا محل له من الإعراب ويسمونه

(1) البيت لهويز الحارثي في الصحاح مادة (هتا): 2532/6، ولسان العرب مادة (صرع): 197/8، و(شظى): 434/14، و(هبا): 351/15، وبلا نسبة في معاني القراءات: 295، وسر صناعة الإعراب: 704/2، والصاحبي في فقه اللغة: 29، والمغني في النحو: 54/2، وشرح المفصل: 355/2، و366/5، وهمع الهوامع: 145/1، وخزانة الأدب: 453/7.

(2) ينظر: شرح المفصل: 375/2.

(3) البيت لرؤية في ملحق ديوانه: 187؛ ولرؤية أو رجل من ضبة في المقاصد النحوية: 111/1، وخزانة الأدب: 452/7، والدرر: 139/1، وبلا نسبة في شرح المفصل: 355/2، وشرح التسهيل: 66/1، ورصف المباني: 117، وشرح ألفية ابن معطي: 274/1، وأوضح المسالك: 72/1، وشرح ابن عقيل: 69/1، وشرح التصريح: 79/1، وخزانة الأدب: 453/7، و456، و457. وقد اختلف في رواية البيت فروي (أعشق) و(أحب) بدلا من (أعرف)، وجاء (الأنف) بدلا من الجيد.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب: 340/2.

(5) ينظر: شواهد التوضيح: 236.

(6) ينظر: إعراب الحديث النبوي: 242-243.

(7) ينظر: المغني في النحو: 53/2-55، وخزانة الأدب: 452/7-455.

(8) ينظر: المقتضب: 103/4-104، وشرح المفصل: 331/2.

فصلاً⁽¹⁾، قال تعالى: (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ)⁽²⁾. فالضمير (نا) في محل رفع اسم (كان) ونصب الغالبين على أنه خبرها والضمير (نحن) لا محل له من الإعراب، أما عند الكوفيين فيطلقون عليه عماداً وله محل من الإعراب⁽³⁾، وعليه قراءة ابن مسعود: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)⁽⁴⁾. برفع (الظَّالِمُونَ)⁽⁵⁾، إذ جعلوا ضمير الفصل (هم) مبتدأ و(الظَّالِمُونَ) خبراً له⁽⁶⁾، ومن شواهدهم أيضاً قول الشاعر:

تَبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ⁽⁷⁾

فلو جعل الشاعر الضمير (أنت) الثاني فصلاً لنصب ما بعده ولكنه جاء به مرفوعاً، ومما يؤيد الوضع الفعلي لهذه اللهجة قول سيبويه: ((وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه))⁽⁸⁾. ثم حكى عن أبي عمرو أنه كان يقول: ((إن كان لهو العاقل))⁽⁹⁾. ويظهر أن الكوفيين قد اختاروا في ذلك ما نطقت به قبيلة تميم قال الأخفش: ((تقول: وَجَدْتُهُ هُوَ، وَأَتَانِي هُوَ، فتكون صفة،... وقد تجري في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله ظاهراً أو مضمرأ في لغة لبني تميم في قوله: (إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ))⁽¹⁰⁾)).⁽¹¹⁾

ومما يحمل على هذه اللهجة في الحديث قوله p: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ وَيَنْصَرَانِهِ))⁽¹²⁾. كذلك وقع في إحدى طرق روايته عند ابن حجر⁽¹³⁾. فيجوز في (اللَّذَانِ) الرفع والنصب، فالرفع على أن يكون (أَبَوَاهُ) مُبْتَدَأً وهما مُبْتَدَأُ ثَانٍ وَخَبَرُهُ اللَّذَانِ

- (1) ينظر: الغرة المخفية: 330/1، وإنتلاف النصرة: 75، وشرح التصريح: 314/1.
- (2) سورة الأعراف: من الآية (113).
- (3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 51/1، والأصول في النحو: 125/2، وحاشية الخصري: 304/1.
- (4) سورة الزخرف: الآية (76).
- (5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 37/3، ومختصر في شواذ القراءات: 36، والبحر المحيط: 27/8، والدر المصون: 606/9، وروح المعاني: 101/13.
- (6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 37/3، وإعراب القراءات الشواذ: 225/2.
- (7) البيت لَقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ في ديوانه: 76، والكتاب: 393/2، والمقتضب: 105/4، وشرح أبيات الجمل: 127، وشرح المفصل: 332/2، ولسان العرب مادة (ملو): 292/15، وتاج العروس مادة (ملو): 555/39، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه: 155، ويروى (تحن إلى) مكان (تبكي على) و(لبنى) مكان (لبنى).
- (8) الكتاب: 392/2.
- (9) المصدر نفسه: 393/2.
- (10) سورة الأنفال: من الآية (32).
- (11) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 348/1.
- (12) صحيح البخاري: 338/2 (1358).
- (13) ينظر: فتح الباري: 250/3.

وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ (أَبَوَاهُ)، أَوْ يَكُونُ الضَّمِيرُ بَدَلًا مِنْ (أَبَوَاهُ) إِذَا أَجْزَأْنَا إِبْدَالَ الضَّمِيرِ مِنَ الظَّاهِرِ وَ(الَّذَانِ) خَيْرٌ (أَبَوَاهُ)، أَمَّا النَّصَبُ فَفُزُولًا عِنْدَ رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ أَنَّ (هُمَا) فَصْلٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْأَسْمِ الْمَوْصُولِ عِنْدُنَا مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لـ (يَكُونُ)⁽¹⁾.

ويجد الرضوي قول البصريين أن ضمير الفصل ملغى فلا محل له من الإعراب اظهر من قول الكوفيين للعلل الآتية:
- إن المضمّر لا يؤكد به المظهر فلا يقال: جاءني زيدٌ هو، على أن الضمير لزيد.

- لزوم ضمير الفصل (العماد) صيغة واحدة وهي صيغة الضمير المرفوع، مما يؤكد على حرفيته؛ لأن الحروف عديمة التصرف.
- لما كان الغرض منه دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة فأفاد بذلك معنىً في غيره، وهذا من لوازم الحروف⁽²⁾.

أقول: إن اعتراض الرضوي فيه نظر لما يأتي:

1- إن رأي الكوفيين إنما جاء مبنياً على لهجة عربية فصيحة منسوبة إلى قبيلة تميم وغيرها من العرب معززة بالشواهد المتنوعة والمتوافرة والمعلوم أن المرجع عند الاختلاف إلى السماع فإن سمع قلنا به.
2- إن سيبويه نقل لنا هذه اللهجة ولم يذكر هو أو غيره من النحاة أنها أقل فصاحة أو أضعف من تلكم اللهجة التي تسلب ضمير الفصل معنى الاسمية وتصيره إلى حيّز الحروف.

3- إن ما قدمه الرضوي من إنكار لا يخلو من ضعف فزعمه أن المضمّر لا يؤكد به المظهر لا ينطبق والحالة هذه، فالضمير فيما مثلنا به لم يعرب تأكيداً وإنما اعرب مبتدأً وما تلاه خبرٌ له فالتأكيد من فوائد مجيئه لا أكثر⁽³⁾. أما مجيئه بصيغة الضمير المرفوع المنفصل مطابقاً للمبتدأ فليكون مبتدأً ثانٍ وما بعده خبر له، والجملة الاسمية خبر للأول، وأما بصدد إفادته معنى في غيره وإن تلكم السمة من خواص الحروف لا غير فيرده أن هناك أسماء كثيرة أفادت معنى في غيرها كأسماء الشرط والاستفهام ونحوها، فليست اسمية ضمير الفصل بدعا من الأمر في هذا.
وبناء على ما مرّ فإن عدّ ضمير الفصل مبتدأً وما بعده خبر له مستعمل في العربية، والحديث النبوي الذي مثلنا به يضيف شاهداً سماعياً في اختيار الكلام يسند مذهب الجواز ويقويه والله أعلم.

(1) ينظر: الكتاب: 393/2، ومغني اللبيب: 646.

(2) ينظر: شرح كافيّة ابن الحاجب: 67-64/3.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 303/1، وهمع الهوامع: 275/1.

المطلب الرابع: استعمال (خير) و(شر) بلفظي (أخير) و(أشر):
القياس في صوغ اسم التفضيل على وزن (أفعل)⁽¹⁾، فالقياس أن
يقال: أخير وأشتر من الخير والشر، ولكن الأكثر حذف همزتهما فيقال في
المدح: خير من كذا، وفي الذم: أشر من كذا⁽²⁾. وبذلك نزل القرآن الكريم
قال تعالى: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا)⁽³⁾. وقال تعالى: (إِنَّ شَرَّ
الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽⁴⁾. وقد جاءت أحاديث نبوية
مخالفة للاستعمال الشائع منها:

قوله p: ((إِنَّ مِنْ أَخَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ خُلُقًا))⁽⁵⁾.
وقوله p: ((إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ
يُفْضِي إِلَى أَمْرَاتِهِ وَتُفْضَى إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا))⁽⁶⁾.

وتعليقات شراح الحديث على الأحاديث السابقة ونحوها تجيز هذا
الاستعمال على أنه لهجة فصيحة قليلة الاستعمال تكررت في الأحاديث،
قال النووي: ((وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ تَكَرَّرَتْ فِي الْأَحَادِيثِ وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يُنْكِرُونَهَا
وَيَقُولُونَ الصَّوَابُ خَيْرٌ وَشَرٌّ وَلَا يَقَالُ أَخِيرٌ وَلَا أَشَرٌّ وَلَا يُقْبَلُ انْكَارُهُمْ فَهِيَ
لُغَةٌ قَلِيلَةٌ لِاسْتِعْمَالِ))⁽⁷⁾. وقال ابن حجر: ((وَرَوَايَةُ أَشَرِّ النَّاسِ بِزِيَادَةِ
الْأَلْفِ لُغَةٌ فِي شَرِّ يَقَالُ خَيْرٌ وَأَخِيرٌ وَشَرٌّ وَأَشَرٌّ بِمَعْنَى وَلَكِنْ الَّذِي بِالْأَلْفِ
أَقْلُ اسْتِعْمَالًا))⁽⁸⁾، وقال العيني: ((إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَا
يَلْتَفِتُ إِلَى مَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽⁹⁾ وَغَيْرُهُ))⁽¹⁰⁾. وقال السيوطي: ((من أشر
الناس كذا الرواية بالألف وهي لغة قليلة ثم ينشر سرها))⁽¹¹⁾.

والذي يبدو لنا أنه لما كثر استعمال صيغة التفضيل من الخير والشر
اختصروها كما حذفوا الهمزة من بسم الله ونحوها فحذفوا الهمزة من
(أخير) و(أشر)، وقالوا في المدح والذم: (هو خير من كذا)، و(شر من
كذا)⁽¹²⁾، وانكروا الأصل إلا في لهجة بني عامر كما نسبها الفيومي⁽¹⁾، إذ

(1) ينظر: شرح المفصل: 120/4، وشرح ابن النازم: 341، وشرح شذور الذهب:
420، والنكت على الألفية والكافية: 125/2.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 504/1، وحاشية الخصري: 108/2.

(3) سورة الفرقان: من الآية (24).

(4) سورة الأنفال: الآية (55).

(5) صحيح البخاري: 237/8 (6029).

(6) صحيح مسلم: 1060/2 (1437).

(7) شرح النووي على مسلم: 76/16.

(8) فتح الباري: 475/10.

(9) قال الجوهري: ((وفلان شر الناس، ولا يقال أشر الناس إلا في لغة رديئة)).

الصاحح مادة (شرر): 695/2.

(10) عمدة القاري: 185/24.

(11) الديباج: 48/4.

(12) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 513/3.

إنه لم يصبها هذا التطور في الاستعمال فبقيت على حالها، ومنه قراءة أبي قلابة لقوله تعالى: (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرُ) (2). يَفْتَحُ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ (الْأَشْرُ) (3)، وقول الراجز:

بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ (4)

وكما ندر ورود الهمزة في التفضيل ندر سقوطها في التعجب فقبل: (ما خَيْرُهُ) بمعنى (ما أخيره) (5). أما موقف النحاة من استعمال (أخير) و(أشر) فقد ذكروا أنهما يجريان على القياس من جهة صوغهما على زنة أفعل بيد أنهم منعوا استعمالهما في غير المسموع على أنها لهجة نادرة الاستعمال (6). إن هذا العرض يحيلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- إن (خير) و(شر) قد خَرَجَا عن نظائرها في باب التفضيل والتعجب.
- 2- إنهما قد يستعملان على الأصل والقياس كما في القراءة الشاذة وقول رؤية والأحاديث الصحيحة وبناء على ذلك فإنه لا يمتنع القياس على اللهجة القليلة إذا كانت موافقة للقياس (7).
- 3- يرى شراح الحديث أن استعمال (أخير) و(أشر) لهجة جائزة وإن كانت قليلة في الاستعمال؛ بدليل ثبوتها في الأحاديث الصحيحة.
- 4- إن وصف الجوهري هذه اللهجة بالردية فيه نظر؛ لأن اللهجة تقاس فصاحتها بمدى توافقها مع أقيسة النحاة وسعة استعمالها، فكان الأجدر به أن يقتصر على القول بأنها لهجة قليلة يتوقف في محاكاتها على الرغم من أنها صحيحة لأنها موافقة للقياس.
- 5- جاءت الأحاديث الصحيحة باللجتين جميعاً، وهي حجة في جوازهما جميعاً، وتمثل شواهد سماعية تضاف إلى المسألة وتعزز من جواز القياس على لهجة (أخير) و(أشر).

(1) ينظر: المصباح المنير مادة (شرر): 309/1.

(2) سورة القمر: الآية: (26).

(3) محمد بن أحمد بن أبي دارة أبو قلابة: مقرر معروف، روى القراءة عن الحسن بن داود النقار وجعفر بن حميد وعبد الله بن عثمان الفسطاطي. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: 62/2، والقراءة في: مختصر في شواذ القراءات: 148، والمحتسب: 299/2، والجامع لأحكام القرآن: 139/17، والبحر المحيط: 179/8، والدر المصون: 140/10، وروح المعاني: 89/14.

(4) الرجز لرؤية في ديوانه: 62، وقبله: يا قاسم الخيرات وابن الأخير، والزاهر: 375/1، والمحتسب: 299/2، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 504/1، وشرح التصريح: 92/2، وهمع الهوامع: 319/3، وشرح الأشموني: 299/2.

(5) ينظر: الزاهر: 375/1، وشرح التسهيل: 382/2، والبهجة المرضية: 46/2.

(6) ينظر: المحتسب: 299/2، وشرح التسهيل: 382/2، والمساعد: 166/2-167، وتمهيد القواعد: 2659/6، وحاشية الصبان: 62/3.

(7) ينظر: الخصائص: 12/2، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو: 105.

المطلب الخامس: المنادى المرخم:

قوله p: ((يَا عَائِشَ هَذَا جَبْرِيلُ يُقَرِّنُكَ السَّلَامَ))⁽¹⁾.

وقوله p: ((مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ كُلَّ خَزَنَةٍ بَابٍ أَيْ قُلْ هَلُمَّ))⁽²⁾.

نلاحظ في الحديثين أعلاه مفارقة في ضبط الاسم المنادى المرخم (عائش) و(فل) - مرخم فلان- مع أنهما استحقا أن يُحرك آخرهما بالحركة نفسها من جهة أن الأول منادى مفرد معرفة والثاني نكرة مقصودة، وهذا الاختلاف في التعامل مع المنادى المرخم فسره النحاة في ضوء الاستعمال اللهجي المسموع عن العرب ننقله إجمالاً في قول سيبويه: ((واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرف الإعراب. وذلك قولك يا حارثُ: يا حار، وفي سلمة: يا

سلم، وفي بُرثُن: يا بُرثُ، وفي هرقل: يا هرْقُ))⁽³⁾. وقال أيضاً: ((قال بعض العرب إذا رخموا: يا طُلُحْ))⁽⁴⁾. وحاصل قول سيبويه أنه سُمع عن العرب في المنادى المرخم لهجتان هما:

الأولى: تقدير ثبوت الحرف المحذوف وترك ما قبله بعد الحذف على حاله في حركته وسكونه نحو: يا فاطمَ، ويا هرْقَ، وهي لهجة أكثر العرب وتسمى لهجة من ينتظر، أي من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعدُّ ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضم.

الثانية: بقاء الاسم المرخم كأنه لم يحذف منه شيء فيُعامل آخره معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم نحو: يا فاطمَ، ويا جعفُ، ويطلق عليها لهجة من لا ينتظر⁽⁵⁾.

(1) صحيح البخاري: 292/5 (3768).

(2) صحيح البخاري: 34/4 (2841)، وصحيح مسلم: 712/2 (1027).

(3) الكتاب: 241/2.

(4) المصدر نفسه: 248/2.

(5) ينظر: اللمع في العربية: 114-115، والمقرب: 205-206، وتوضيح المقاصد: 225/2-226، وشرح التصريح: 261/2. وقد ضمت كتب النحويين تسميات أخرى لتلكم اللهجتين نحو: (من نوى الحذف، ومن لم ينو الحذف) و(من نوى الرد ومن لم ينو الرد) وقد أثبتنا التسمية الأكثر شيوعاً والله أعلم. ينظر: المقرب: 207، وأوضح المسالك: 191/2-192.

قال العيني في تفسير الحديث الأول: ((قوله: (يا عائش)، مرخم يجوز في الشين الضم والفتح))⁽¹⁾. وقال النووي في تعليقه على ضبط الحديث الثاني: ((هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ أَيُّ فُلٍ بِضَمِّ اللَّامِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي وَآخَرُونَ غَيْرَهُ وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَالْأَوَّلُ أَصَوْبٌ مَعْنَاهُ أَيُّ فُلَانٍ فَرُجِمَ وَقُلْ إِعْرَابُ الْكَلِمَةِ عَلَى إِحْدَى اللَّغَتَيْنِ فِي التَّرْخِيمِ))⁽²⁾. والملاحظ في تلكم اللهجتين أنه لا فرق بين الاسم المختوم بالهاء وغير المختوم بالهاء نحو فاطمة وجعفر فهما في المعاملة سواء على لهجة من ينتظر أو على لهجة من لا ينتظر⁽³⁾.

وتأييدا لاستعمال الحديث النبوي للمنادى المرخم نسوق ما جاء شاهدا على اللهجتين من قراءات الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)⁽⁴⁾.

في قراءة من رخم (مالك)⁽⁵⁾ على (يا مال) في لهجة من ينتظر، و(يا مال) في لهجة من لا ينتظر، ((كأنه جعله اسماً على حاله))⁽⁶⁾. ومثل ذلك ضم ديوان العرب الشعر شواهد تمثل اللهجتين في المنادى المرخم فمن ذلك على لهجة من ينتظر قول امرئ القيس:

أَحَارَ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضُهُ ... كَلَمَعَ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ⁽⁷⁾
وعلى لهجة من لا ينتظر قول عنتره العبسي:

يَدْعُونَ عَنَّتْرَ وَالرَّمَاحُ كَأَنَّهَا ... أَشْطَانُ بَرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهِمِ⁽⁸⁾

وأصلهما قبل الترقيم (يا حارث) و(يا عنتره). وفي الموازنة بين فصاحة اللهجتين يرى النحويون أن اللهجة الأولى أقيس في اللغة وأكثر في الاستعمال بالمقارنة بالثانية التي هي أقل استعمالاً⁽⁹⁾، والسبب وراء ذلك

(1) عمدة القاري: 250/16.

(2) شرح النووي على مسلم: 117/7.

(3) ينظر: الكتاب: 254/2، وشرح المفصل: 376/1.

(4) سورة الزخرف: من الآية (77).

(5) قرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن يعمر وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء: (يا مال)، وقرأ أبو السرار الغنوي: (يا مال). ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 136-137، ومعاني القرآن للنحاس: 385/6، والمحتسب: 257/2، والكشاف: 264/4، والجامع لأحكام القرآن: 116/16، والبحر المحيط: 28-27/8، والدر المصون: 607/9.

(6) مختصر في شواذ القراءات: 136.

(7) البيت في ديوانه: 24، والكتاب: 252/2، والكامل في اللغة والأدب: 181/2، وضرائر الشعر: 158.

(8) البيت في ديوانه: 216، والكتاب: 246-245/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 337/3، ومعاني القرآن للنحاس: 385/4، وسر صناعة الإعراب: 80/2، وجمع الهوامع: 88/2، وبلا نسبة في المحتسب: 109/1.

(9) ينظر: الكتاب: 250/2، وشرح المفصل: 379/1، وارتشاف الضرب: 157/2، وأوضح المسالك: 190/2، وشرح التصريح: 261/2.

بيّنه ابن الوراق بقوله: ((وإنما صار في الترخيم المختار أن يحذف آخره ويبقى ما قبله على حركته وسكونه؛ لأنّ الاسم في الحقيقة موضع الحروف، وإنما يحذف هذا الموضع فقط، فوجب أن يبقى ما قبله على أصله ليدل ذلك على المحذوف))⁽¹⁾. إن تقرّي الأمثلة التطبيقية في الصحيحين وما رافقهما من أقوال شراح الحديث وما اهتدينا إليه من قراءات قرآنية وشواهد شعرية وأقوال النحاة ينتهي بنا إلى ما يأتي:

- إن العرب تستعمل أسلوب الترخيم في النداء في ضوء لهجتين الأولى تسمى لهجة من ينتظر، ويطلقون على الثانية لهجة من لا ينتظر؛ لأنه لما جاز في المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة حذف التثوين منه والإعراب جاز فيه أيضاً حذف الحرف الأخير تخفيفاً لدلالة ما بقي من الاسم عليه⁽²⁾.

- إن لهجة من ينتظر موافقة للقياس النحوي وأكثر في الاستعمال؛ لأن الحرف المتحمل للحركة الإعرابية هو الحرف الأخير من الكلمة فإذا ما حذف الحرف الأخير وجب زوال الحركة الإعرابية معه وبقي ما قبله على ما هو عليه من حركة أو سكون ليدل على الحرف المحذوف.

- ورد في الحديث النبوي استعمال اللهجتين مما يدل على سعة الاستعمال اللهجي للحديث النبوي مع تأكيد شراح الحديث على صحة ضبط هاتين اللهجتين من دون التشكيك بتغيير الرواة للمتن النبوي.

المطلب السادس: الوقف على المنصوب المنون بغير ألف:

القاعدة العامة في اللغة العربية في الوقف على أسم منصوب منون أن يختم بألف⁽³⁾، وقد ورد ما يخالف هذا الأصل في الصحيحين منها:

قوله p: ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعَ وَهَاتِ...))⁽⁴⁾.

فحذف الألف من (منع) والقياس فيه (منعاً)، وقد تتبع ابن مالك هذا الاستعمال وعزاه إلى توجيهات ثلاث هي:

الأول: إنه وقع على لهجة ربيعة؛ لأنهم يفتقون على المنون المنصوب بالسكون فلا يكتبون الألف، وإنما كتب المنون المنصوب بالألف لأنّ تنوينه يبدل في الوقف ألفاً، فروعياً في لهجة ربيعة جانب الوقف كما روعي في (مسلمة) فتكتب بالهاء لثبوتها وفقاً ولم يبالوا بثبوتها في الوصل تاءً⁽⁵⁾.

(1) علل النحو: 223.

(2) ينظر: الترخيم في العربية: 48-49.

(3) ينظر: التبصرة والتذكرة: 717/2، وتوضيح المقاصد: 123/3، وشرح ابن عقيل: 143/4.

(4) صحيح البخاري: 601/3 (2408).

(5) ينظر: شواهد التوضيح: 88-89.

الثاني: ذكر أنه ((يمكن أن يكون الأصل (ومنع حق) فحذف المضاف وبقيت هيئة الإضافة))⁽¹⁾. وناظره بقوله تعالى: (لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ⁽²⁾. في قراءة من ضم الفاء بلا تنوين (لا خوفٌ عليهم) ⁽³⁾ على تقدير: (لا خوفٌ شيءٍ عليهم)؛ وإنما صنعوا ذلك ليستدل على قصد الإضافة⁽⁴⁾.

الأخير: إن تنوين (منعاً) أبدل واواً وأدغم في الواو فصار اللفظ - يعني بعد قلبها واواً مشددة - ك (يُعَوِّل) ونحوه فجعلت صورة الخط مطابقة للفظه⁽⁵⁾.

وحاصل ما مر فإن من لهجات العرب من يعامل المنصوب المنون معاملة المرفوع والمجرور فهم يحذفون التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفاً ليجري الباب مجرى واحدًا، وهم يفعلون ذلك طلباً للخفة، فحذف التنوين مع حذف الفتحة أخف من بقاء الفتحة مقلوبة عن التنوين⁽⁶⁾، قال ابن جني: ((من العرب من يقف على المنصوب المنون بلا ألف، فيقول: ضربت زيداً، وكلمت محمداً، كما يقف على المرفوع بلا واو، وعلى المجرور بلا ياء، فيقول: هذا جعفر، ومررت بجعفر))⁽⁷⁾. وهذه اللهجة هي لهجة قبيلة (ربيعة)⁽⁸⁾، قال ابن هشام: ((تنوين الاسم المنصوب نحو: رأيت زيداً) هذا وقف عليه العرب بالألف إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو: رأيت زيداً) بالتحذف⁽⁹⁾. قال شاعرهم:

ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها ... لقد تركت قلبي بها هائماً دنف⁽¹⁰⁾
ومن شواهدا أيضاً قول الشاعر:

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَمْ أَلْفِ⁽¹¹⁾

(1) المصدر نفسه: 103.

(2) سورة يونس: من الآية (62).

(3) وهي قراءة ابن محيصن، ينظر: الكامل في القراءات: 483، والبحر المحيط: 322/1، والنشر: 211/2، وإتحاف فضلاء البشر: 134.

(4) ينظر: شواهد التوضيح: 91.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 103.

(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 274-272/2، وجمع الهوامع: 427/3، واللهجات العربية في التراث: 481/2.

(7) سر صناعة الإعراب: 140/2.

(8) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 274-272/2، وارتشاف الضرب: 799/2، وجمع الهوامع: 427/3، والوقف في العربية: 112.

(9) شرح قطر الندى: 321.

(10) البيت لم أقف على قائله وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 324/2، وشرح قطر الندى: 321، والمقاصد النحوية: 503/3، وجمع الهوامع: 427/3.

(11) قطعة من الرجز لابي النجم العجلي الفضل بن قدامة في ديوانه: 268، والرواية فيه: كأنما تُكْتَبَانِ لَمْ أَلْفِ، وهو له في المقتضب: 237/1، والخصائص: 300/3، ومغني اللبيب: 484، وجمع الهوامع: 584/2، وخزانة الأدب: 102/1، وبلا نسبة

جاء في شرح هذا البيت قول البغدادي: ((الظاهر أن يقول لأمًا وألفًا، وجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف، وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ربيعة، وليس في واحد من هذه الثلاثة ضرورة))⁽¹⁾. ومثله قول يزيد بن الحكم الثقفي:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي (2)

قال البغدادي: ((وقف على لغة ربيعة، فإن لغتهم الوقف على المنصوب المنون بالسكون))⁽³⁾. ويفهم من هذه النصوص أن الوقف بالسكون جائز، ولكنه مخالف للغة المشتركة. وأما في الشعر فليس من الضرورة؛ لأنه وافق لهجة من لهجات العرب، أما قراءة القرآن فهي سنة متبعة فمن يقرأ بقراءة فعلية أن يلتزم بها، وقد قرئ بالوقف على تنوين المنصوب بالسكون في قوله تعالى: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)⁽⁴⁾. فسكن الهمزة وطرح الألف من (بناء، ماء)⁽⁵⁾، وقد بين ابن خالويه الحجة في ذلك بقوله: ((والحجة لمن قصر وطرح الألف: أن يقول: الوقف يزيل الحركة في الرفع والخفض، فإذا زالت الحركة في الرفع والخفض سقط التنوين، لأنه تابع لهما، فجعل النصب قياساً على الرفع والخفض، ويستدل على ذلك أنها مكتوبة في السواد بألف واحد))⁽⁶⁾.

والذي ننتهي إليه أن الأفصح في الوقف على المنصوب المنون أن يكون بالألف ويجوز أن يوقف عليه بالسكون بلا ألف متبعة للهجة ربيعة واستصحاباً للأصل في الوقف على المنون. وأما القول بأنه ضرورة أبيحت للشاعر دون الناثر فيرده وروده في متون الحديث النبوي الشريف، وأما في قراءة القرآن فتراعى طرائق القراءة المعتد بها والله أعلم.

المبحث الثاني

لهجات العرب الواردة في الصحيحين في الأفعال

في الكتاب: 266/3، ومعاني القرآن وإعرابه: 61/1، والمخصص: 166/5، وشرح شافية ابن الحاجب: 223/2.

(1) خزنة الأدب: 99/1.

(2) البيت له في أمالي القالي: 125/1، ومغني اللبيب: 381، وخزانة الأدب: 133/1، وبلا نسبة في الإنصاف: 173/1، والللباب: 219/1، وأمالي ابن

الحاجب: 643/2.

(3) خزنة الأدب: 478/10.

(4) سورة البقرة: الآية (22).

(5) وهي إحدى طرق القراءة المروية عن حمزة. ينظر: الكشف: 54/1، والتيسير:

40، والنشر: 341/1، و356.

(6) الحجة في القراءات السبع: 72.

المطلب الأول: إجراء فعل القول مجرى فعل الظن:

يجري فعل القول مجرى فعل الظن فينصب مفعولين لـ (تقول)⁽¹⁾، والعلة وراء ذلك أن ((القول والظن يدخلان على جملة فتصورهما في القلب هو الظن أو العلم و التعبير عنه باللسان هو القول، كما تقول: قول فلان، ومذهب فلان، وقولك: ما تقول في مسألة كذا؟ أي: ما ظنك وما اعتقادك))⁽²⁾. إلا أن العرب اختلفوا في هذا الإجراء على لهجتين:

الأولى: لهجة عامة العرب وعندهم أن القول لا يجري مجرى الظن في نصب المفعولين إلا إذا كان مقيداً بشروط أربعة هي: أن يكون فعلاً مضارعاً، مبدوءاً بـ (تاء الخطاب، مسبوقاً باستفهام، وأن لا يفصل بينه وبين الاستفهام بفصل غير أحد المفعولين، أو الظرف أو الجار والمجرور. فإن أنتفى أحد هذه الشروط بطلت موافقة القول للظن وتعينت الحكاية نحو قولك: أنت تقول: زيدٌ راحلٌ؟⁽³⁾. أما إذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز رفع المبتدأ والخبر على الحكاية نحو: أتقول زيدٌ منطلقٌ، وجاز إجراء القول مجرى الظن⁽⁴⁾، نحو قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاسِمَا ... يَحْمِلُنْ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا⁽⁵⁾

إذ نُصِبَ (القُلُوصَ)؛ لأنه حمل (تقول) على تظن.

الثانية: لهجة بني سُلَيْم فهم يجرون القول وفروعه مجرى الظن مطلقاً نحو: قلتُ زيداً خارجاً⁽⁶⁾. وقد حكى سيبويه كلتا اللهجتين ((واعلم أنَّ (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكِي بها، وإنما تُحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيدٌ إنَّ عمراً خيرُ الناسِ وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ⁽⁷⁾). ولولا ذلك لقال: (أَنَّ اللَّهَ) وكذلك جميع ما تصرف من فعله، إلا (تقول) في الاستفهام، شبهوها بـ (تظن)، ولم يجعلوا كـ (يظن) وأظن في الاستفهام؛ لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطب عن

(1) ينظر: الجمل في النحو: 173، والمقتضب: 349/2، وتوضيح المقاصد: 234/1، وشرح ابن عقيل: 48/2، وشرح شذور الذهب: 388-389.

(2) المسائل النحوية في كتاب فتح الباري: 446/1.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 253/1، وتوضيح المقاصد: 234/1، وشرح الأشموني: 375/1.

(4) ينظر: النكت على الألفية والكافية: 338/1.

(5) البيت لهدبة بن خشرم في ديوانه: 130، والمقاصد النحوية: 179/2، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: 153، وشرح شذور الذهب: 389، وشرح ابن عقيل: 48/2، وهمع الهوامع: 567/1، وشرح الأشموني: 367/1.

(6) ينظر: المغني في النحو: 334/3، وشرح ابن الناظم: 152، وهمع الهوامع: 566/1.

(7) سورة آل عمران: من الآية (42).

ظَنٌّ غَيْرُهُ وَلَا يُسْتَفْهِمُ هُوَ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ، فَإِنَّمَا جُعِلَتْ كَر (تَظَنُّ) ((1)). ثُمَّ عَلَّقَ عَلَى لَهْجَةِ بَنِي سَلِيمٍ ذَاكِرًا ((أَنْ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ - وَهُمْ بَنُو سَلِيمٍ - يَجْعَلُونَ بَابَ قَلْتٍ أَجْمَعَ مِثْلَ ظَنَنْتُ)) ((2)).

وَمِنْ مَوَاضِعِ إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ فِي الصَّحِيحِينَ قَوْلُهُ P: ((أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ خُمْسًا مِمَّا تَقُولُ ذَلِكَ يَبْقَى مِنْ دَرْنِهِ)) ((3)).

وقوله P: ((... أَلْبَرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ...)) ((4)).

وقد تعقب ابن مالك هذين الحديثين ذاكراً أن فيهما شاهداً على اللهجة المشهورة فاعرب في الحديث الأول (ذلك) في محل نصب المفعول به الأول، و(يبقي) في محل نصب المفعول به الثاني على أن (تقول) استحق أن يعمل عمل (تظن) لاستيفائه الشروط المذكورة، والتقدير: (أي شيء تظن ذلك الاغتسال مبقياً من درنه) ومثله الحديث الثاني على أن المفعول الثاني في النص هو (بهن) ((5))، وقدره الكرمانى ((ملتبساً بهن)) ((6)).

ووافقت لهجة بني سَلِيمٍ قَوْلُهُ P: ((... أَلَا تَقُولُوهُ: يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ...)) ((7)). فحمل ابن بطال فعل القول هنا على الظن على الرغم من مخالفته لشرط اتصاله بالاستفهام إذ قال: ((والمعنى ألا تظنونه يقول: لا إله إلا الله، وقد جاء القول بمعنى الظن كثيراً في لغة العرب)) ((8)). وتابعه الكرمانى على تقديره المذكور ((9)). واحتمل ابن حجر وجهاً آخر وهو أن تكون (تقولونه) هنا بمعنى الرؤية والسماع فيكون الحديث هنا من قبيل التضمنين ورجحه بوصفه توجيه ابن بطال والكرمانى فيه نظر ((10)). وقد تعقب العيني قول ابن حجر السالف الذكر فقال: ((وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَتَفْسِيرُ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ بِمَعْنَى الرُّؤْيَا أَوْ السَّمَاعِ. انْتَهَى. قُلْتُ: الْقَوْلُ بِمَعْنَى الظَّنِّ كَثِيرٌ)) ((11)). وللوقوف على ما سبق يمكن التعليق بما يأتي:

1- إن الأصل في كلام العرب أن يكون ما بعد القول محكياً.

(1) الكتاب: 122/1.

(2) المصدر نفسه: 124/1.

(3) صحيح البخاري: 141/1 (528).

(4) المصدر نفسه: 507/3 (2034).

(5) ينظر: شواهد التوضيح: 151.

(6) الكواكب الدراري: 168/9.

(7) صحيح البخاري: 463/9 (6938).

(8) شرح صحيح البخاري: 598/8.

(9) الكواكب الدراري: 57/24.

(10) ينظر: فتح الباري: 305/12.

(11) عمدة القاري: 92/24.

- 2- إن عامة العرب يجيزون إعمال القول كـ(ظن) إذا اجتمعت فيه شروطاً ذكرناها في مقدمة المهاد النظري لهذه اللهجة، أما بني سليم فيجرونه مجرى الظن مطلقاً، وهذا الاستعمال في اللهجتين جائز لا واجب.
- 3- إن ما تعليل ابن بطال والكرماني صنيع مشهور في كلام العرب، أما حمل القول على الرؤية والسماع فيفتقر إلى الدليل، ولا سيما أن التضمنين محله في الأشهر الأفعال المتعدية بحرف الجر⁽¹⁾، والله أعلم.
- المطلب الثاني: الحاق الفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامة التنثية أو الجمع مع وجود الاسم الظاهر:

من أحكام الفعل إذا تقدم على ما هو مستند إليه أن لا تلحقه علامة تنثية ولا جمع، سواء أكان الفاعل مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، استغناءً بما في المسند إليه من علامات نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون⁽²⁾، ومن العرب من يلحقها بالفعل مع تقدمه ويسمونها (لغة أكلوني البراغيث)⁽³⁾، وهو قول لأعرابي جعل علماً على تلك اللهجة، وفيه مع كونه جارياً على غير المشهور من سنن كلام العرب استعمال الواو لغير العاقل، إذ كان حقه أن يقول على اللهجة المشهورة (أكلني) وعلى لهجته: (أكلتني)؛ لأن الواو للعقلاء فقط سواء أكانت ضميراً أم علامة ولكنّه شبه (البراغيث) بالعقلاء مجازاً⁽⁴⁾. وب (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) سماها ابن مالك، بعد أن كان النحاة يسمونها بالاسم المذكور⁽⁵⁾. وقد نسبت لهجة الإلحاق إلى طيئ وأزد شئوة وبلخارث⁽⁶⁾.

ونمهد لها بقول سيبويه: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة))⁽⁷⁾، ولعل الذي حملهم على ذلك سببين هما:

الأول: دفع التباس شبه بعض الأسماء المفردة بالمثنى والجمع؛ إذ قد يسمى المفرد بالتنثية والجمع نحو يقضان، وزيدون فألفاظهما تشبه تماماً

(1) ينظر: الخصائص: 437/2.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب 739/2، وشرح شذور الذهب: 204، وشرح ابن عقيل: 66/2، وتمهيد القواعد: 1597/4، وشرح المكودي: 84/1.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب: 273/2، والبسيط: 269/1، وهمع الهوامع: 578/1.

(4) ينظر: مجاز القرآن: 101/1.

(5) ينظر: شواهد التوضيح: 247.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 71/1، وارتشاف الضرب: 739/2، والجنى الداني: 198، وتوضيح المقاصد: 242/1، ومغني اللبيب: 479، والمساعد: 394/1، وشرح ابن عقيل: 66/2، وهمع الهوامع: 578/1.

(7) الكتاب: 40/2.

ألفاظ المثنى والجمع في حالة الرفع، فهذا ونحوه دعاهم إلى تقديم العلامة⁽¹⁾.

الثاني: تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما وجردوه عند قصد الأفراد فرفعوا اللبس زيادة في البيان وتوكيدا للمعنى؛ لأن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (مَنْ) و(ما)، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللهجة بيان أن الفاعل مثنى أو جمع من أول الأمر بلا لبس ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على حكم واحد⁽²⁾.

ومما عدّه بعض النحاة شواهد على هذه اللهجة قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)⁽³⁾. وقوله تعالى: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)⁽⁴⁾. على أن الواو في (عموا، وصموا وأسروا) علامات تدل على تعدد الفاعل وليست بفواعل⁽⁵⁾. ومما روي على هذا الاستعمال من الشعر قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتراء النخيد لـ أهلي ، فكَلَّهُم يَعْذَلُ⁽⁶⁾
وقول عبید الله بن قيس الرقيات:

(1) ينظر: نتائج الفكر: 166.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 172/1، والحل في إصلاح الخل: 83.

(3) سورة المائدة: من الآية (71).

(4) سورة الأنبياء: من الآية (3).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 315/1، ومعاني القرآن للأخفش: 286/1، و447/2، وفقه اللغة وسر العربية: 227، والبسيط: 269/2، ومغني اللبيب: 479.

(6) البيت في ديوانه: 99، والدرر 282/3-283، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: 274/2، ومغني اللبيب: 478، والمقاصد النحوية: 211/12، وشرح التصريح: 404/1، وهمع الهوامع: 578/1، وشرح الأشموني: 391/1.

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ⁽¹⁾

وقول الآخر:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي.... فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْنَوَاضِرِ⁽²⁾
وقد تعددت توجيهات النحويين للمرفوع بعد علامة التنثية والجمع،
وجملة مذاهبهم فيها اثنان:

الأول: أن هذه الضمائر علامات تدلُّ على التنثية والجمع لا محل لها من الإعراب، فالألف والنون أو الواو والنون علامتان تدل أولاهما على تنثية الفاعل والثانية على جمعه، والاسم الظاهر بعدهما هو الفاعل، كما كانت التاء الساكنة علامة التأنيث في مثال سيبويه و(فلانة) هي الفاعل⁽³⁾.

الثاني: أنها ضمائر فواعل الفعل، ولكن الظاهر بعدها مبتدأ خبره الجملة المتقدمة المؤلفة من الفعل والفاعل، أو يكون ما بعدها بدل مما اتصل بالفعل من المضمرات أعني الألف والواو والنون⁽⁴⁾.

ولا يخفى علينا قوة الإعراب الأول الذي صححه سيبويه بقوله:
(ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتنثية في قول من قال:
أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتُ)⁽⁵⁾. وهو الظاهر من قول
ابن مالك في الألفية:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ⁽⁶⁾

((ففهم من قوله: (والفعل للظاهر بعد مسند) أن هذه الحروف علامات لا ضمائر))⁽⁷⁾. وقد اختار هذا الرأي أبو حيان⁽⁸⁾. وقال السيوطي في الترجيح بين الرأيين: ((وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحَقُ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ عَلَى أَنَّهَا حُرُوفُ دَوَالِ كِتَابِ التَّأْنِيثِ لَا ضَمَائِرَ،... وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ جَعَلَهَا ضَمَائِرَ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقِيلَ مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا وَقِيلَ مُبْتَدَأٌ وَالْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ خَبَرٌ وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ لِنَقْلِ الْأَيْمَةِ أَنَّهَا لُغَةٌ))⁽⁹⁾.

(1) البيت في ديوانه: 196، والمقاصد النحوية: 212/2، وشرح التصريح: 406/1، والدرر: 283/3، وبلا نسبة في شرح التسهيل: 49/2، والجنى الداني: 175، وشرح شذور الذهب: 204، وشرح ابن عقيل: 67/2.

(2) البيت لعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله العتبي في البيان والتبيين: 182/2، والمقاصد النحوية 222/2، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 260/1، وشرح شذور الذهب: 206، وشرح ابن عقيل: 69، وشرح الأشموني: 392/1.

(3) ينظر: الكتاب: 40/2، ومجاز القرآن: 174/1، والأصول: 71/1، وشرح التسهيل: 49/2، وشرح ابن الناظم: 159.

(4) معاني القرآن وإعرابه: 158/1، وأمالى ابن الشجري: 202/1، والمغني في النحو: 146/2، والبسيط: 269/2، وشرح ألفية ابن معطي: 481/1-482.

(5) الكتاب: 19/1.

(6) ألفية ابن مالك: 15.

(7) شرح المكودي: 85/1، وينظر: شرح الأشموني: 392/1.

(8) ينظر: التذيل والتكميل: 202-203/6.

(9) همع الهوامع: 578-579/1.

وقد تباين موقف النحويين من هذه اللهجة فجرّح بها بعضهم على أنها لهجة غير محققة تبقى تفتقر إلى الشاهد الصحيح الذي لا يقبل التأويل على سواها لذا وصفوها بالشذوذ، أو الرداءة⁽¹⁾. فيما يرى فريق آخر أنها لهجة فصيحة⁽²⁾، ((ولا يقبل قول من أنكرها))⁽³⁾. ومن المتون الواردة في الصحيحين التي حملت على هذه اللهجة:

قوله: ((يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ.....))⁽⁴⁾.

وقول عائشة رضي الله عنها: ((...كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ مُتَلَفِعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ.....))⁽⁵⁾.

وحديث عبد الله بن مسعود: ((فَانْحَدَرَتِ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ فَسَقُوا

النَّاسَ حَوْلَهُمْ))⁽⁶⁾.

وحديث جابر بن عبد الله: ((...وَبِلَالٍ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ يُلْقِيَنَّ النِّسَاءَ

صَدَقَةً))⁽⁷⁾.

ومعالجة شراح الحديث للمتون المتقدمة تكشف لنا أنهم تبناوا إلى حدٍ كبير اختيار التوجيه على هذه اللهجة دون حرج إذ قال ابن رجب الحنبلي في الحديث الأول: ((قوله: (يتعاقبون فيكم ملائكة) جمع فيه الفعل مع إسناده إلى ظاهر، وهو مخرج على اللغة المعروفة بلغة أكلوني البراغيث))⁽⁸⁾. وتكرر هذا التوجيه فقال ابن حجر في الحديث الثاني: ((قوله: فَسَقُوا النَّاسَ حَوْلَهُمْ، كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحِ بِضَمِّ السِّينِ وَالْقَافِ وَهُوَ عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ))⁽⁹⁾. وعلى هذا الوجه خرّج العيني ثالث هذه الأحاديث بقوله: ((قوله: (كن)، أي: النِّسَاءُ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: كَانَتْ النِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ، وَلَكِنْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ: أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثِ))⁽¹⁰⁾. وعلّق السيوطي على الحديث الأخير بالقول: ((يلقيَنَّ النِّسَاءَ كَذَا فِي الْأُصُولِ وَهُوَ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثِ))⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: علل النحو: 213، والتذكرة والتبصرة: 108/1، والمغني في النحو:

145/2، ورصف المباني: 495، وفي أصول النحو: 68.

(2) ينظر: شرح المفصل: 296/2، وارتشاف الضرب: 739/2، وعقود الزبرجد:

30/3، وشرح درة الغواص: 153-152.

(3) توضيح المقاصد: 242/1.

(4) صحيح البخاري: 146-145/1 (555)، وصحيح مسلم: 439/1 (632).

(5) صحيح البخاري: 151/1 (578).

(6) المصدر نفسه: 257/2 (1020).

(7) صحيح مسلم: 603/2 (885).

(8) فتح الباري لابن رجب: 326/4.

(9) فتح الباري لابن حجر: 511/2.

(10) عمدة القاري: 74/5.

(11) الديباج على صحيح مسلم: 458/2.

ويمثل أول هذه الاحاديث محل إشكال بين النحويين فبينما بنى عليه ابن مالك تأصيلاً نحوياً لهذه اللهجة امتدّ لدرجة اختياره عنواناً لها كما أسلفنا نوزع في حمل هذا الحديث على هذه اللهجة من بعض النحاة محتجين بأنه قد استدلل لها بجزء من حديث، وإن أصل هذا الحديث قوله p: ((الْمَلَانِكَةُ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَانِكَةً بِاللَّيْلِ، وَمَلَانِكَةً بِالنَّهَارِ...))⁽¹⁾. والحديث على هذه الرواية قد جاء على الاستعمال القياسي وليس فيه حجة لابن مالك⁽²⁾؛ لأنّ (واو) الجماعة في الفعل (يتعاقبون) عائد إلى لفظة (ملانكة) المتقدمة على الفعل (يتعاقبون) فالواو هنا ضمير الفاعل وليست علامة تدل على عدد الفاعلين، وإن كلمة (ملانكة) المتأخرة عن (يتعاقبون) أما أن تعرب بدلاً من (واو) الجماعة وأما أن تعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ولا يجوز أن تعرب فاعلاً لفعل (يتعاقبون). ويظهر أنّ من أنكر رواية البخاري ومسلم لم يوفق في ذلك للأسباب الآتية:

- إن الرواية ثابتة في البخاري ومسلم ورواية مسند احمد لا تردّها ولا تقدح فيها لعدم وجود تعارض كبير بينهما⁽³⁾. وقال ابن حجر: ((هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَالْعَزُؤُ إِلَيْهِمَا أَوْلَى))⁽⁴⁾.

(1) مسند البزار: 70/16 (9118).

(2) ينظر: التذييل والتكميل: 208/6-209، والاستدلال بالاحاديث النبوية الشريفة:

28، والاقتراح: 32، وشرح الأشموني: 392/1، وفي أصول النحو: 68.

(3) ينظر: الحديث النبوي الشريف: 93، والتوجيه النحوي في حاشية مسند الإمام احمد

للسندي: 65.

(4) فتح الباري: 34/2.

- إذا كان تعدد الروايات من تصرف الرواة فإن من تصرف في رواية البخاري ومسلم هو أبو هريرة τ وهو عربي فصيح يستدل بكلامه إجماعاً⁽¹⁾.

- سعة استعمال هذه اللهجة في الصحيحين على نحو ما مثّلنا به يدل على تعسف من إبطالها أو أعترض عليها⁽²⁾.

- أنه لا خير في توجيه يؤدي إلى مغالطة فاسدة، فالهروب من إقرار هذه اللهجة حمل بعض النحاة إلى رد الرواية التي ثبتت بالصحيحين.

ويبدو أن لحوق الفعل المسند للاسم الظاهر المتعدد علامة تدل على تعدد الفاعلين اسبق من القاعدة العامة المعروفة الآن، فهو يمثل مرحلة أولية من مراحل اللغة العربية، ثم أصبحت اللغة فيما بعد بفعل التطور إلى ترك العلامة ولم يعد الفعل يطابق فاعله إلا إذا تأخر عنه فقط، ويدلنا على ذلك هذه البقية من اللهجات التي يسميها النحويون: لهجة أكلوني البراغيث⁽³⁾. وحاصل ما مر فإنه يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

(1) إنَّ (لهجة أكلوني البراغيث) هي لهجة خاصة بأقوام من العرب هم طيّء وازد شنوءة وبنو الحارث بن كعب وإن المقصود بهذه اللهجة إن الفعل المسند للظاهر تلحقه علامة تدل على عدد الفاعل. فإن كان الفاعل مثنى لحق الفعل (الف) نحو سافرا الرجلان، وإن كان جمعا لحقته (الواو). نحو: سافروا الرجال، وهذه اللواحق علامات للعدد تشبه علامة التأنيث التي تلحق الفعل المسند إلى المؤنث التي هي تاء التأنيث.

(2) على الرغم من أن لهجة الإلحاق قد قلّت في العربية الفصحى التي دَوّن بها تراثنا وقلتها تمثل ظاهرة من ظواهر تطور اللغة العربية. إلا أن آثارها في العربية موجودة ولا سيما في متون الحديث النبوي والشعر.

(3) لا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الأبدال، أو التقديم والتأخير؛ لأن أئمة اللغة اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون الألف، والواو، والنون علامات للتثنية والجمع فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره⁽⁴⁾.

(4) حمل الآيتين الكريميتين وما جاء نحوهما من الشواهد على غير هذه اللهجة أولى⁽⁵⁾؛ لأنه ((إذا احتمل الشيء أن يكون على أفصح كلام العرب فلا ينبغي أن يُحمل على ما قلَّ))⁽⁶⁾.

(1) ينظر: فيض نشر الانشراح: 519/1.

(2) ينظر: شرح درة الغواص: 152.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية: 99، وفي اختلاف النحويين: 97.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 260/1، وتمهيد القواعد: 1599/4.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب: 206-207.

(6) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 269/1.

(5) إن شراح الحديث كانوا على دراية بهذه اللهجة ويمدّ صحتها والقاسم المشترك الذي يجمع توجيهاتهم أنهم حملوا ما خالف القياس من الأحاديث على لهجة الإلحاق من دون أن يتكلفوا لها تخريجات أخر أو ينكروا ما ثبت في الصحيحين من الروايات لأن لها وجه من العربية مستعمل. والذي أراه إن من ذكر تخريجات مخالفة للهجة الإلحاق قد تعسف في ذلك ما دام أن مثل ذلك قد جاء موافقا لبعض لهجات العرب المشهورة الحسنة إلا إنه لا يمكن القياس عليها في الاستعمال الحديث للعربية؛ لأنها تمثل طورا متقدما من أطوار العربية، وإن الأولى أتباع ما القياس الشائع في الاستعمال والإعراب والله أعلم.

المطلب الثالث: حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع:
معلوم أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذف النون⁽¹⁾، وقد خصت النون بذلك لقربها من حروف المد واللين⁽²⁾، ولكتّنها قد تُحذف بلا ناصب أو جازم ومن ثبوت هذا الاستعمال في النثر والنظم قوله تعالى: (قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا)⁽³⁾. في قراءة من جعل (ساحران) مثني وشدّد (الظاء) في (تَظَاهَرَا)⁽⁴⁾، على أن الأصل (قالوا) أنتما ساحران تتظاهران)، فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء ثم حذف نون الرفع⁽⁵⁾. ومن المنظوم قول الشاعر:

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تُدْلِكِي ... وَجْهَكَ بِالْغُبْرِ وَالْمَسْكِ الزَّكِيِّ⁽⁶⁾
والقياس (وَتَبَيْتِينَ تُدْلِكِينَ)⁽⁷⁾، وللنحاة في توجيه هذا الاستعمال ثلاثة آراء:

الأول: أن يكون هذا الحذف طلباً للتخفيف، وهو نظير حذف الضمة تخفيفاً في الفعل المضارع، قال ابن جنّي: ((ومنها النون إذا كانت علماً للرفع في الأفعال الخمسة وهي: تفعلان وتفعلون ويفعلان وتفعلين،

(1) ينظر: الكتاب: 519/3، وارتشاف الضرب: 843/2، وشرح قطر الندى: 54.

(2) ينظر: شرح المفصل: 213/4،

(3) سورة القصص: من الآية (48).

(4) وهي قراءة محبوب عن الحسن، ويحيى بن الحارث الذمري، وأبي حيو، وخلاّد عن اليزيدي، وأبي عمرو. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 113، والبحر المحيط 118/7، وروح المعاني: 298/10.

(5) ينظر: شواهد التوضيح: 229، وارتشاف الضرب: 845/2، وحاشية الصبّان: 170/1.

(6) لم أف على قائله وهو بلا نسبة في الخصائص: 390/1، والمحتسب: 22/2، وشرح الكافية الشافية: 85/1، وشواهد التوضيح: 229، ورصف المباني: 423، وارتشاف الضرب: 845/3، وشرح التصريح: 117/1، وحاشية الصبان: 170/1، وخزانة الأدب: 339/8، و340، و425.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 220/3، وشرح الكافية الشافية: 85/1، وارتشاف الضرب: 845/2.

وقد حذفت أيضاً للجزم في (لم يغزُ) و(لم يدغُ) و(لم يرمِ) و(لم يخشَ)، وحذفت أيضاً استخفافاً كما تحذف الحركة لذلك⁽¹⁾. وقال ابن مالك: ((لَمَّا كانت نون (تفعلان وتفعلون وتفعلين) نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع، وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة أبي عمرو: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽²⁾. بتسكين راء (يشعركم)⁽³⁾،... أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة؛ لئلا يكون الفرع أمناً من حذف لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون جازم ولا ناصب⁽⁴⁾). فعلة هذا الحذف إذن أنهم أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة؛ لئلا يكون الفرع أمناً من حذف لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون ناصب ولا جازم فراراً من تفضيل النائب على المنوب عنه⁽⁵⁾.

الثاني: إن الحذف في هذا الموضع من قبيل ضرائر الشعر وليست لهجة أو استعمالاً فصيحاً جرى على ألسن العرب⁽⁶⁾.
وأما الأخير: فلهجة صحيحة، ولكنها قليلة في الاستعمال⁽⁷⁾.
ويعضد لهجة الحذف ما ثبت من أحاديث في الصحيحين منها:

- (1) الخصائص: 317/2، وينظر: الكتاب: 520-519/3.
- (2) سورة الأنعام: من الآية (109).
- (3) ينظر: السبعة في القراءات: 265، والمحتسب: 227/1، والكشف: 241/1-242، والتيسير: 73، والعنوان في القراءات: 69، والكافي: 78-79، وإتحاف فضلاء البشر: 215.
- (4) فتاوى في العربية: 54، وينظر: شواهد التوضيح: 230-228.
- (5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 220/3، وشرح التسهيل: 52/1، وشواهد التوضيح: 230-228، وتمهيد القواعد: 282/1.
- (6) ينظر: الخصائص: 237/2، وضرائر الشعر: 109، وارتشاف الضرب: 2413-2412/5.
- (7) ينظر: المقاصد الشافية: 222/1، وحاشية السجاعي: 114.

قوله p: ((... فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي))⁽¹⁾. كذا ورد في أكثر النسخ (تاركوا) بحذف النون⁽²⁾. ((وَوَجَّهَتْ رَوَايَهُ الْأَكْثَرُ بِأَنَّ النُّونَ قَدْ تُحْدَفُ بِغَيْرِ نَاصِبٍ وَلَا جَازِمٍ فِي لُغَةٍ شَهِيرَةٍ))⁽³⁾.

وقوله p لأصحابه يوم أُحُدٍ عندما قال أبو سفيان: أَعْلُ هُبُلُ أَعْلُ هُبُلُ: ((أَلَا تَجِيبُوا لَهُ))⁽⁴⁾. قال العيني: ((قوله: أَلَا تَجِيبُوا، بِحْدَفِ النُّونِ بِغَيْرِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ))⁽⁵⁾.

وقوله p: ((يَا فَاطِمَةُ أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ))⁽⁶⁾. كذا في وقع في إحدى الطرق بحذف النون من (ترضي)⁽⁷⁾. قال النووي: ((أَمَا تَرْضِي) هكذا هو في النسخ (ترضي)، وهو لغة، والمشهور (ترضين))⁽⁸⁾.

وقوله p: ((لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا))⁽⁹⁾. فالقياس (ولا تؤمنون)؛ لأنَّ لا نافية، ولا النافية لا تعمل في الفعل شيئاً، قال النووي: ((هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ وَالرَّوَايَاتِ (وَلَا تُؤْمِنُوا) بِحْدَفِ النُّونِ مِنْ آخِرِهِ وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ صَحِيحَةٌ))⁽¹⁰⁾.

وقوله p لفاطمة بنت قيس: ((اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ تُلْقِي ثُوبَكَ عِنْدَهُ))⁽¹¹⁾. قال النووي: ((وهي لغة صحيحة، والمشهور في اللغة (تَلْقَيْنَ) بالنون))⁽¹²⁾. وقال السيوطي: ((كذا في الأصول، وهي لغة، والمشهور تَلْقَيْنَ))⁽¹³⁾.

ويظهر لنا من عرض المذاهب النحوية وأقوال شراح الحديث ما يأتي:

1- إن شراح الحديث النبوي أقرُّوا في الأحاديث السابقة جواز حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة من دون مقتضى لهذا الحذف في المنثور وذلك في الأفعال الآتية (تَارِكُوا، تَجِيبُوا، تَرْضِي، وَلَا تُؤْمِنُوا، تُلْقِي).

- (1) صحيح البخاري: 262/5 (3661).
- (2) ينظر: الديباج: 357/4.
- (3) فتح الباري: 310/8.
- (4) صحيح البخاري: 82/4 (3039).
- (5) عمدة القاري: 284/14.
- (6) صحيح مسلم: 1904/4 (2450).
- (7) الديباج: 419/5.
- (8) شرح النووي: 7/16.
- (9) صحيح مسلم: 74/1 (54).
- (10) شرح النووي: 36/2.
- (11) صحيح مسلم: 1119/2 (1480).
- (12) شرح النووي: 105/10.
- (13) الديباج: 108/4.

- 2- إنهم عللوا بأن هذا الحذف إنما جاء استجابة لمقتضيات الاستعمال اللهجي الفصيح.
- 3- إن الرأي القائل بأن حذف النون المذكورة هو على سبيل التخفيف لا يتقاطع مع مذهب من يرى بأنه لهجة؛ لأن الاستعمال اللهجي قد تكون الغاية منه طلب التخفيف إذا لا غور أن يعدل الناطق باللغة عن المستثقل ويجنح إلى المستخف⁽¹⁾.
- 4- إن القول بأن حذف نون الرفع ضرورة يضعفه وفرة شواهد الحديث النبوي مما يوصلنا إلى نتيجة بأن تخصيصها بالضرائر مذهب مرجوح.
- 5- قدم لنا الشاهد الحديث رافداً جديداً لأثرء الاستعمال اللهجي إلا أنه في هذه اللهجة لا يقاس عليه في الاختيار كما يرى السيوطي⁽²⁾.

المطلب الرابع: إثبات نون الأفعال الخمسة في حالة النصب:
في قوله p لامرأة من الأنصار: ((مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِينَ مَعَنَا...))⁽³⁾.
وقوله p: ((إِنْ قَوْمًا يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِفُونَ فِيهَا إِلَّا ذَارَاتِ
وُجُوهُهُمْ حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ))⁽⁴⁾.

في هذين الحديثين مخالفة جلية لما قرره النحاة بأن الأصل في الفعل المضارع إذا دخلت عليه (أَنْ) المصدرية إن تنصبه، وتؤول هي والفعل الداخلة عليه بمصدر كما في قوله تعالى: [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ]⁽⁵⁾. أي: (صيامكم خيرٌ لكم)⁽⁶⁾. وقد تضمن الحديث الأول دخول (أَنْ) المصدرية ظاهرة، أما في الحديث الثاني فـ(حتى) بمعنى (إلى أن) على الراجح⁽⁷⁾، فحقه أن يكون بلا نون لاستحقاقه النصب.

وحل الإشكال عند ابن مالك يتأتى بأن ترك النصب بـ (أَنْ) لهجة معروفة عند العرب إذ قال: ((حقه أن يكون بلا (نون) لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أَنْ) حملاً على (ما)))⁽⁸⁾. وضرب لذلك مثلاً قوله تعالى: [لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ]⁽⁹⁾. على قراءة من رفع

(1) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 84.

(2) مع الهوامع: 201/1.

(3) صحيح البخاري: 448/3 (1782).

(4) صحيح مسلم: 178/1 (191).

(5) سورة البقرة: من الآية (184).

(6) ينظر: الكتاب 153/3، والمقتضب: 361/2، ومغني اللبيب: 41، وشرح التصريح: 362/2.

(7) خلافاً للكوفيين الذين يدعون أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها ويرد رأيهم بأنها عملت الجر في الأسماء. ينظر: الإنصاف: 121/2، (المسألة الثالثة والثمانون).

(8) شواهد التوضيح: 235، وشرح الكافية الشافية: 113/2.

(9) سورة البقرة: من الآية (233).

((يُنِيمُ⁽¹⁾)). (وإذا جاز ترك إعمالها ظاهرة فترك إعماله مضمرة أولى بالجواز⁽²⁾)).

وتبعه على توجيهه المذكور شراح الحديث قال النووي: ((إثباتُ النَّونِ مَعَ النَّاصِبِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِي النَّحْوِيِّينَ وَجَاءَتْ مُتَكَرِّرَةً فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ⁽³⁾). فالظاهر عند ابن مالك وشرح الحديث أَنَّ إهمال (أَنْ) لهجة مسموعة عن العرب فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعاً وتليها جملة ابتدائية كما تلي نظيرتها (ما) المصدرية⁽⁴⁾. وقد نسبت هذه اللهجة إلى طيبي⁽⁵⁾. وقد وقف النحاة من توجيه إهمال (أَنْ) الناصبة ثلاثة مواقف:

الأول: إنها لهجة ذكره ثعلب إذ قال: ((هذه لغة تُشَبَّهُ بِ (ما))⁽⁶⁾). في توجيهه قول الشاعر:
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُخْبِرَا أَحَدًا⁽⁷⁾
وقول الآخر:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ..... مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ⁽⁸⁾
والشاهد فيهما (أَنْ تَقْرَأَ) و(أَنْ تَهْبِطِينَ) إذ أهملت (أَنْ) المصدرية عن العمل حملاً على أختها (ما) المصدرية، ورفع الفعل بعدها⁽⁹⁾، وممن صرح بذلك أيضاً الزمخشري فقال: ((وبعض العرب يرفع الفعل بعد أَنْ⁽¹⁰⁾)). وارتضى هذا الرأي أكثر نحاة البصرة⁽¹⁾، وهو مبني على

- (1) وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن محيصن. ينظر: الكشاف: 278/1، والبحر المحيط: 223/2، والدر المصون: 463/2.
- (2) شواهد التوضيح: 236.
- (3) شرح النووي: 157/2، وينظر: الكوكب الدراري: 6/9، وفتح الباري: 604/3، وعمدة القاري: 116/10.
- (4) ينظر: شرح التسهيل: 333/3.
- (5) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: 339/1.
- (6) مجالس ثعلب: 322/1.
- (7) لم أقف على قائله وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب: 322/1، والمنصف: 278/1، والإنصاف: 94/2، وشرح المفصل: 225/4، و87/5، وشرح التسهيل: 333/3، وشرح الكافية الشافية: 113/2، ورصف المباني: 194، وشرح التصريح: 263/2، وخزانة الأدب: 420/8، 421، 424.
- (8) البيت للقاسم بن معن قاضي الكوفة في معاني القرآن للفراء: 136/1، والمقاصد النحوية: 80/2، وخزانة الأدب: 421/8، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: 448/2، والأزهية: 65، وشرح المفصل: 214/4، وشرح ابن الناظم: 131، والبحر المحيط: 223/2، وشرح الأشموني: 323/1.
- (9) ينظر: توضيح المقاصد: 305/2.
- (10) المفصل: 429.

أساس أن ((من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـ (ما)؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ألا ترى أنك تقول: (يعجبني أن تفعل)، فيكون التقدير (يعجبني فعلك) كما تقول: (يعجبني ما تفعل)، فيكون التقدير (يعجبني فعلك) فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل)) (2).

الثاني: ورأسه الفراء إذ عدَّ (أن) فيما سلف من الشواهد مخففة من الثقيلة شدَّ اتصالها بالفعل المضارع (3). ويبدو أن الذي حمله على ذلك أن (أن) المخففة مشابهة لـ (أن) المصدرية لفظاً ومعنى، فـ (أن) المشددة إذا خففت فإن اسمها يكون مضمرأً، ويجب في خبرها أن يكون جملة، فأشبهت (أن) المصدرية من جهة اللفظ، أما من جهة المعنى فكل واحدة منهما تكون مع صلتها في تأويل مصدر (4)، فتكونان عندئذ معمولتين لما قبلهما فنقول: (أعجبني أن تقوم)، أي: قيامك، وأما المخففة كقوله تعالى: [وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] (5). أي: (آخر دعواهم حمد الله)، وعندئذ تكون (أن) المصدرية و(أن) المخففة شديداً الشبه.

الثالث: اعترف ابن عصفور وأبو حيان بجواز إهمال أن المصدرية بيد أنهما عدَّا ذلك الاستعمال من ضرائر الشعر (6). والصواب عند ابن هشام هو رأي ثعلب والبصريين (7)، ويمكن رد رأي من خالفهم بما يأتي:

1- إن النحاة فرّقوا بين (أن) المصدرية و(أن) المخففة وحددوا شروط استعمال كل منهما على النحو الآتي:

- إن (أن) المصدرية لا تليها إلا جملة فعلية فعلها مضارع، ولا يفصل بينها وبين فعلها؛ لأنها تكون معه في تأويل مصدر، ويجب أن لا يكون العامل فيها فعلاً دالاً على التحقيق نحو: (علم، وتبين، وتيقن) وغيرها (8). أما (أن) المخففة من الثقيلة فصلتها تكون جملة اسمية أو فعلية،

(1) ينظر: شرح التسهيل: 333/3، وارتشاف الضرب: 1642/4، والجنى الداني: 220، وشرح المكودي: 689/2، وشرح التصريح: 363/2، وشرح الأشموني: 193/3.

(2) الإنصاف: 94/2، وينظر: شرح المفصل: 225/4، وشرح ابن عقيل: 5/4.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 136-135/1، وشرح التسهيل: 333/3، وارتشاف الضرب: 1642/4، والجنى الداني: 220، ومغني اللبيب: 46، وهمع الهوامع: 362/2، وحاشية الصبان: 421/3.

(4) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 27-26/4، وشرح ابن الناظم: 475.

(5) سورة يونس: الآية (10).

(6) ينظر: ضرائر الشعر: 163، والبحر المحيط: 154/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 46، و717.

(8) ينظر: الكتاب: 165/3، وشرح ابن الناظم: 476، وشرح ابن عقيل: 4/4، وأسرار النحو: 232-231.

فإن كانت اسمية فلا لبس بينها وبين المصدرية؛ لأنَّ المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية أبداً⁽¹⁾.

- إنَّ كانت الجملة التي بعد (أَنْ) المخففة فعلية وكان فعلها مضارعاً عندئذ لا بد أن ننظر في نوع الفعل الواقع بعدها، فإن كان جامداً، أو دعاءً فإنَّه لا يحتاج إلى تفرقة بين المصدرية والمخففة؛ لأنَّ المصدرية لا يقع بعدها فعل جامد؛ لأنَّها تقدر مع فعلها بمصدر، ولا مصدر للفعل الجامد⁽²⁾. وإنَّ كان الفعل غير جامد ولا دعاء فيجب أن يفصل بين (أَنْ) والفعل بفصل يكون علامة للتفرقة بين (أَنْ) المصدرية والمخففة، كما يكون عوضاً عما حذف من (أَنْ) بعد تخفيفها، وهو اسمها الذي يكون بعد تخفيفها ضمير الشأن مضمراً في الأكثر، كما يكون الفاصل عوضاً عما حذف منها من التثنية، فيكون الفاصل عوضاً عن هذين الحذفين⁽³⁾. ويكون الفاصل أحد الحروف الآتية: (قد) أو (السين) أو (سوف) أو (حرف نفي) أو (لو)⁽⁴⁾.

وإذا وضعناها هذين الشرطين قيد التطبيق على الحديثين النبويين شاهدي هذه المسألة فإنَّه يمكننا القول إنَّ (أَنْ) فيهما ليست مخففة من الثقيلة، لأنَّها لم تقع بعد فعل دالٍّ على علم أو ظن.

2- إنَّ (أَنْ) في الشاهد الشعري الأول ليست مخففة من الثقيلة بدليل (أَنْ) المعطوفة عليها في قوله: (وَأَنْ لَا تُخْبِرَا) ، ولو كانت مغايرة لها لما عطف عليها⁽⁵⁾.

- إنَّ القول بأن هذا الاستعمال مقصور على الشعر فقط ترده القراءة السابقة والحديثين الشريفيين ومما يقوي استعمالها مهملة في نثر الكلام ما نقله الفراء عن الكسائي: ((زعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: سرنا حتَّى تطلع لنا الشمس بزباله⁽⁶⁾، فرفع والفعل للشمس، وسمع: إنا لجلوس فما نشعر حتَّى يسقط حجر بيننا، رفعاً))⁽⁷⁾. ففي ما تقدم أدلة تمنع هذا التقييد.

وعليه فالأولى عندي أنه يجوز أن توجه شواهد رفع الفعل المضارع بعد (أَنْ) الناصبة على لهجة من يرفع الفعل بعد الناصب ولا سيما أن أصول صحيح البخاري ومسلم أورثته مرفوعاً ولكن يبقى هذا الاستعمال اللهجي في دائرة ما صحَّ سماعاً لا قياساً فلا يصار إلى القياس عليه؛ لأن المطرود المشهور في لهجات العرب خلافه والله أعلم.

(1) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 28/4.

(2) ينظر: المصدر والصفحة أنفسهما.

(3) ينظر: شرح التصريح: 331/1.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 343/1-344.

(5) ينظر: حاشية الصبان: 421/3.

(6) رُبَالَة: مَنَزَلَةٌ مِنْ مَنَاهِل طَرِيق مَكَّةَ. لسان العرب مادة (زبل): 300/11.

(7) معاني القرآن للفراء: 134/1.

المطلب الخامس: إثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم
المعتل الآخر:

يجمع النحاة على أن حروف العلة تحذف من آخر الفعل المضارع عند دخول أداة الجزم عليه نحو: (لم يرم، ولم يدع، ولم يخش)، في (يرمي، ويدعو، ويخشى)⁽¹⁾. وخالف هذه القاعدة المطردة الاحاديث الآتية:
قوله p: ((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا))⁽²⁾.

وقوله p: ((أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالاً فَمَالُهُ لِمَوَالِي الْعَصْبَةِ وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضِيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ فَلَادَعِيَ لَهُ))⁽³⁾.
وقوله p: ((مَنْ يُبْكَى عَلَيْهِ يُعَذَّبُ))⁽⁴⁾.
وقوله p: ((...أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ....))⁽⁵⁾.

وقول عائشة - رضي الله عنها - لرسول الله p: ((إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يَبْكِي))⁽⁶⁾.
والقياس المتبع في ذلك كله بحذف حرف العلة من الأفعال (يغشنا، فلادع، يبك، ترة، يبك)، غير إن ما جاء في الصحيحين ليس من تغيير الرواة وإنما هو عربي مستعمل ومن صورته:
- قوله تعالى: [إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ]⁽⁷⁾. في قراءة من أثبت (الياء) في (يَتَّقِي)، وجزم (يَصْبِرْ)⁽⁸⁾.
قال أبو حيان معلقاً على هذه القراءة: ((وذلك على لغة من يرى الجزم بحذف الحركة المقدرة في حروف العلة))⁽⁹⁾.

- (1) ينظر: المقتضب: 134/1، والأصول: 48/1، والبيان في شرح اللمع: 418-419، والتعليقة على المقرب: 73، والتذييل والتكميل: 202/1-203، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: 661/2-662، وشرح التصريح: 87/1-88.
- (2) صحيح البخاري: 216/1 (854).
- (3) صحيح البخاري: 412/8 (6745).
- (4) صحيح مسلم: 639/2 (927).
- (5) المصدر نفسه: 39/1 (9).
- (6) صحيح البخاري: 182/1 (712).
- (7) سورة يوسف: من الآية (90).
- (8) روى هذه القراءة قبل عن ابن كثير، ينظر: السبعة في القراءات: 351، والحجة للقرآن السبعة: 448-447/4، والحجة في القراءات: 198، والكشف: 18/2، والتفسير الكبير: 163/18، والبحر المحيط: 338/5، وروح المعاني: 50/13.
- (9) البحر المحيط: 498/8، وينظر: حجة القراءات: 364، والكشف: 18/2، واللباب: 109/2، والجامع لأحكام القرآن: 257/9.

- وقوله تعالى: (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)⁽¹⁾. في قراءة من جزم (تخف) على النهي واثبت الألف في (تخشى)⁽²⁾. قال الفراء: ((إن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها الياء⁽³⁾؛ لأن من العرب من يفعل ذلك))⁽⁴⁾.
- وحملوا على ذلك أيضاً قول قيس بن زهير العبسي:
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ⁽⁵⁾
والشاهد فيه إثبات الياء في (يَأْتِيكَ) بعد لم.
- وقول الشاعر:
هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ⁽⁶⁾
والشاهد فيه إثبات الواو في (تَهْجُو) بعد لم.
- وقول الآخر:

- (1) سورة طه: من الآية (77).
- (2) وهي قراءة الاعمش وحمة وابن أبي ليلى ويحيى بن وثاب وأبان. ينظر: السبعة: 421، والمبسوط: 249، وحجة القراءات: 458، والكشف: 102/2، والتبشير: 152، والكمال: 598، والكنز: 559/2، والنشر: 321/2، وإتحاف فضلاء البشر: 306.
- (3) يقصد الياء التي في الماضي (خشى).
- (4) معاني القرآن للفراء: 161/1.
- (5) البيت له في معاني القرآن للفراء: 223/2، وشرح أبيات سيبويه: 223/1، وأمالى ابن السجري: 126/1، وشرح الكافية الشافية: 257/1، وبلا نسبة في الكتاب: 316/3، والأصول في النحو: 443/3، وسر صناعة الإعراب: 92/1، و275/2، وضرائر الشعر: 45.
- (6) لم أقف على قائله وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: 161/1، 188/2، 36/3، وسر صناعة الإعراب: 275/2، وأمالى ابن السجري: 128/1، والأنصاف: 29/1، واللباب: 109/2، وضرائر الشعر: 45، وشرح شافية ابن الحاجب: 184/3، والمقاصد النحوية: 138/1، وخزانة الأدب: 259/8.

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ ... وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلَقِ (1)

الشاهد فيه إثبات الألف في (ترضاه) بعد لا الناهية.

ويمكن إجازة ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في الشواهد السابقة إلى الاحتمالات الثلاث الآتية:

الأول: إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح فأثبت حرف العلة وجزمه بحذف (الضمة) التي كان ثبوتها منوياً على الحرف الأخير في حال الرفع وهو لهجة لبعض العرب (2).

واختلفوا في الضمة التي حذفها الجازم ظاهرة أم مقدرة، فمن ذهب إلى أنها ظاهرة لم يجوز حمل ما كان معتل الآخر بالألف على الصحيح لتعذر ظهورها عليه (3). ومن يرى أنها مقدرة سمح بذلك (4).

الثاني: حذف حرف العلة للجزم ثم إشباع الحركة (5)، فـ (الألف) في الحديثين الأول والثاني متولدة من إشباع حركة (الشين)، و(الكاف) وهي (الفتحة) الناشئة من سقوط (الألف) الأصلية بالجزم، وأما (الياء) في الحديث الثالث فهي ناتجة عن إشباع حركة (الكاف) وهي الكسرة.

الأخير: حمل اسم الشرط على أنه اسم موصول، والماضي بمعنى المستقبل، فيكون تقدير الكلام، الذي يأكل من.....، والذي يبكي عليه... وهو ينطبق على الحديثين الأول والثاني (6).

وقد اختلف النحاة في اطراد ما ثبتت فيه حروف العلة في حال الجزم على قولين:

الأول: من ذهب إلى أن الضمة مقدرة أجازه في سعة الكلام؛ لأنه لهجة لبعض العرب وإن كانت قليلة (7).

(1) البيت لرؤية بن العجاج في المقاصد النحوية: 139/1، وخزانة الأدب: 359/8-360، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الخصائص: 308/1، واللباب: 109/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 409/4، وتوضيح المقاصد: 82/1، وشرح التصريح: 87/1، وهمع الهوامع: 204/1.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: 161/1، والأصول: 435/3، والمسائل العضديات: 43، واللباب: 108/2-109، وشواهد التوضيح: 21.

(3) ينظر: المسائل الحلبات: 85، وإعراب القرآن للنحاس: 51/3، والإيضاح في شرح المفصل: 459/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 185/3، والتذييل والتكميل: 207/1.

(4) ينظر: شرح المفصل: 492/5، وتوضيح المقاصد: 82/1، وتمهيد القواعد: 295/1.

(5) ينظر: أسرار العربية: 107-108، وشرح المفصل: 491/5، والتذييل والتكميل: 208/1، وشرح التصريح: 88/1، وشرح الأشموني: 84/1.

(6) ينظر: التخمير: 426/4-427.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 161/1، والجمل في النحو: 406، وتحصيل عين الذهب: 490، وهمع الهوامع: 205/1، وشرح شذور الذهب للجوري: 212/1.

والثاني: إن ذلك مخصوص بضرورة الشعر، ولا يجوز حمل المنتور عليه، وهو قول الجمهور⁽¹⁾.

أما ما ظاهره إثبات حروف العلة في نثر الكلام فخرجه النحويون تخريجات لا تخلوا من بعض التكلف، فالآية الأولى عندهم مؤولة على (من) موصولة متضمنة معنى الشرط، وتسكين (يصبر) أما للتخفيف أو للوصل بنية الوقف أو كراهية توالي أربع متحركات في كلمة واحدة وهي (الباء) و(الراء) من (يصبر) و(الفاء) و(الهمزة) من (فإن) تنزيلا للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة⁽²⁾.

أما سبب ارتفاع (لا تخشى) بعد جزم (تخف) فقيل أنه ارتفع على القطع عما قبله فيكون تقديره: واضرب لهم طريقا، ثم أخبر وأنت غير خائف ولا خاش؛ أي لست تخاف⁽³⁾. أو على الإشباع مراعاة للفاصلة القرآنية⁽⁴⁾. واحتمل النحاس منفردا وجها آخر وهو على ترك الجزم بـ(لم) لهجة نسبها إلى جذام⁽⁵⁾، وهو بذلك لا يعطيها توجيها آخر وإنما يخرجها على لهجة أخرى يجوز معها إثبات حروف العلة مع الجازم، فهو يحاول أن يرد لهجة بأخرى دون موجب لذلك⁽⁶⁾.

ومال شراح الحديث إلى القول بأن ما ثبت في آخره حرف العلة مع دخول الجازم فهو على لهجة إجراء المعتل مجرى الصحيح، وساقوا محتملين أن ذلك قد يكون من إشباع الحركات، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: ((فإن قلت لم أثبت الألف؟ قالت: إما عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يُجْرِي الْمُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، وإما أن تكون الإلف مولدة من إشباع الفتحة بعد سقوط الإلف الأصلية بالجزم))⁽⁷⁾. وبالوجهة نفسها عبر العيني في توجيهه (فلأدعى): ((كَانَ أَلْفًا: فَلأدع لَهُ أَي: فادعوني لَهُ حَتَّى أَقُومَ بِكُلِّهِ وَضِياعِهِ؛ لِأَن جَذَفَهَا عَلَامَةُ الْجَزْمِ لِأَنَّهُ مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ، ... هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي اللَّغَةِ، وَفِي رَوَايَةٍ لِأَبْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ: (مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ)

(1) ينظر: الكتاب: 316/3، والأصول: 442/3، والمسائل الحلييات: 86، وضرورة الشعر: 61-62، وأمالى ابن السجري: 128/1، وضرائر الشعر: 45، والتنزيل والتكميل: 208/1، وأوضح المسالك: 79/1، وجمع الهوامع: 205/1.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 79/1، وشرح التصريح: 88/1، وحاشية الصبان: 178/1.

(3) ينظر: الكتاب: 98/3، وجامع البيان: 344/18، والحجة في القراءات السبع: 245، ومشكل إعراب القرآن: 470/2، والجامع لأحكام القرآن: 228/11.

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 245، وضرورة الشعر: 63، والجامع لأحكام القرآن: 228/11، وتمهيد القواعد: 296/1، وروح المعاني: 214/30.

(5) ينظر: شرح أبيات سيبويه: 36-37.

(6) ينظر: الخصائص: 12/2، وارتقاء السيادة: 105.

(7) الكوكب الدراري: 200/5.

بِإِثْبَاتِ الْإِيَاءِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ وَهِيَ لُغَةٌ أَيْضًا⁽¹⁾. وقال السيوطي في ثالث الأحاديث: ((كَذَا فِي الْأُصُولِ يَبْكِي بِالْإِيَاءِ وَهُوَ لُغَةٌ))⁽²⁾. هذه نماذج من توجيهات شراح الحديث ولا يسع نقلها كلها ويمكن الرجوع إليها في مظانها⁽³⁾.

وجرياً على ما مر من الشواهد وما اهتدينا إليه من نقل عن العلماء يمكن التوصل إلى ما يأتي:

- إن حذف حرف العلة من آخر الفعل المجزوم أمر لا بد منه في القياس وهو مجمع عليه، أما السماع فإنه قد ورد فيه هذا، ولكن لا يعول عليه في القياس⁽⁴⁾؛ لأن مجيئه لم يكثر، وما جاء منه محتمل لتوجيهات أخرى كإشباع الحركات، ومعلوم أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال⁽⁵⁾.

- إن القول بحمل (من) الشرطية على (من) الموصولة يوهنه أنه لا يقبل التطبيق على جميع الشواهد، فيما يتفوق التوجيه الأول على التوجيهين الثاني والثالث بقبوله التطبيق على جميع الشواهد، وبعده عن التعقيد، كما أنه يُبقي معنى الشرط في الأسلوب لدخول (الفاء) على خبر الاسم الموصول.

- إن القول بأن حروف العلة ناتجة عن إشباع الحركات يردّه أن النحاة جعلوا الإشباع ثابتاً على سبيل الاضطرار في الشعر لا الاختيار⁽⁶⁾، بل هو من أقبح الضرائر، يقول السيوطي: ((أقبحُ الضرائرِ الزيادةُ المؤدّيةُ لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله: أدنو فأنظور، أي: أنظر))⁽⁷⁾.

- إن الرأي القائل بأن إثبات حرف العلة في المعتل الآخر مع الجازم مقصور على ضرورة الشعر فيه نظر؛ لثبوته في القراءات القرآنية ومتون الحديث النبوي، يضاف إلى ذلك أن الشواهد الشعرية التي مثلنا بها لهذه

(1) عمدة القاري: 247/23.

(2) الديباج على صحيح مسلم: 16/3.

(3) ينظر: إعراب الحديث النبوي: 260، و شرح النووي على مسلم: 86/12، و 154، و 65/13، وفتح الباري: 203/2، و 284/7، و عمدة القاري: 248/5، والديباج على صحيح مسلم: 510/4.

(4) ينظر: الخصائص: 119/1، والمقاصد الشافية: 238/1-239، والاقتراح: 109.

(5) ينظر: التذييل والتكميل: 166/1، وفيض نشر الانشراح: 640/1.

(6) ينظر: الإنصاف: 36/1، وضرائر الشعر: 32، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 194/1.

(7) المزهر في علوم اللغة: 150/1.

الظاهرة بعضها محتمل عدم الضرورة، فتحتمل روايتها بحذف حرف العلة⁽¹⁾، ويكون وزنها صحيحاً أيضاً⁽²⁾.

إذن فظاهر الأمر يدعو إلى ترجيح القول بأن إثبات حرف العلة من آخر الفعل المجزوم لهجة؛ لأنَّ الحمل على لهجة من لهجات العرب أولى من التمثل في التأويل، فنرجح أنَّ الجزم قد وقع على الحركات المستحقَّة في الأصل، ولكن يبقى هذا الاستعمال محصوراً في دائرة السماع دون الأخذ به في القياس والله أعلم.

(1) فقول الشاعر: (ألم يأتيك..) قد روى بلا (باء). وقول الآخر: (ولا ترضاها) روي: (ولا ترضها...): ينظر: سر صناعة الإعراب: 93-92/1، ورصف المباني: 227.

(2) ينظر: المقاصد الشافية: 238/1.

المبحث الثالث

لهجات العرب الواردة في الصحيحين في الأدوات
المطلب الأول: ما النافية الداخلة على المبتدأ والخبر بين الإعمال
والإهمال:

للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر لهجتان ذكرهما
النحاة وتفصيلهما ما يأتي:

الأولى: إعمال (ما) عمل (ليس) فيرفعون بها الاسم وينصبون
الخبر، وهي لهجة الحجازيين⁽¹⁾، وقيل: نجد وتهامة⁽²⁾ أيضاً. وبها نزل
القرآن الكريم قال تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا))⁽³⁾. ومن شواهد ورودها في
الصحيحين قوله p ((يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ
ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ ...))⁽⁴⁾. قال ابن حجر: ((يَجُوزُ فِي (أَغْيَر) الرَّفْعُ
وَالنَّصْبُ عَلَى اللَّغَتَيْنِ الْحَجَازِيَّةِ وَالتَّمِيمِيَّةِ فِي (مَا))⁽⁵⁾.

وبذلك تكون الجملة معها مماثلة تماماً لها مع الفعل (ليس) فهي إذن
حرف ناسخ يرفع بعدها الاسم، وينصب الخبر، وفي ضوء ذلك افترض
النحاة سبب إعمال (ما) في لهجة الحجازيين هو تشبيهها لها بـ (ليس)
موجزين أوجه الشبه بينهما بما يأتي: الأول: أنهما للنفي، والثاني: دخولهما
على الجملة الأسمية، والثالث: أنهما لنفي الحال، والأخير: دخول الباء في
خبرهما كثيراً⁽⁶⁾.

الثانية: إهمالها في لهجة بني تميم فالمبتدأ والخبر باقيان على حالهما من
الرفع قبل دخولها فهي في استعمالهم حرف نفي لا عمل له⁽⁷⁾. وعلى هذه
اللهجة ورد قوله تعالى: ((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ))⁽⁸⁾. في قراءة من رفع
(أُمَّهَاتِهِمْ)⁽⁹⁾. وثبتت الرواية في حديث أبي هريرة r: ((... فَقَالَ الرَّجُلُ:

- (1) ينظر: الكتاب: 28/1، والمقتضب: 188/4، والتبصرة والتذكرة: 198/1.
- (2) ينظر: رصف المباني: 377، وارتشاف الضرب: 1197/3، والجنى الداني: 322، ومغني اللبيب: 399.
- (3) سورة يوسف: من الآية (31).
- (4) صحيح البخاري: 263/2 (1044).
- (5) فتح الباري: 321/9.
- (6) ينظر: المقتضب: 188/4، وأمالى ابن الشجري: 555/2، وأسرار العربية: 139، واللباب: 175/1، والغرة المخفية: 429/2، ورصف المباني: 378-377.
- (7) ينظر: الكتاب: 57/1، ومعاني القرآن للفراء: 42/2.
- (8) سورة المجادلة: من الآية (2).
- (9) وهي قراءة الفضل بن محمد بن يعلى الضبي عن عاصم بن أبي النجود، وأبي معمر والسلمي، وهذه القراءة لم ترو عن عاصم في رواية حفص ولا رواية أبي بكر، وهما الروايتان المتواترتان ينظر: السبعة في القراءات: 628، ومعاني القراءات: 483، ومختصر في شواذ القراءات: 153، وحجة القراءات: 703.

عَلَى أَحْوَجَ مَنَا مَا بَيْنَ لَا بَيْنَهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ مَنَا...⁽¹⁾. قال العكبري في تعليقه على هذا الحديث: ((أَحْوَج) بِالنَّصْبِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ (مَا) عَمَلَ لَيْسَ، وَبِالرَّفْعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ (مَا))⁽²⁾. وبالنظر في الحديثين السابقين نجد أنه قد توافرت فيهما الشروط اللازمة التي ذكرها النحاة لإعمال (ما) عمل (ليس) نوجز أهمها بما يأتي:

- 1- ألا تقع بعدها إن الزائدة.
 - 2- ألا ينتقض نفيها بـ (إلا).
 - 3- التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة.
 - 4- ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم.
 - 5- ألا تتكرر (ما).
- ولهذه الشروط تفصيل مذكور في مظانه⁽³⁾.

والمشكل في تحديد ماهية الاستعمال اللهجي في (ما) في تركيب ليس فيه قرينة تحدد الإعمال أو الإهمال فتتعدد الأوجه كقوله تعالى: (وَمَا اللَّهُ بِغَفْلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ). فـ (بغافل) في موضع نصب، على أن تكون ما حجازية، ويجوز أن تكون في موضع رفع، على أن تكون ما تميمية؛ لأن الباء تزداد - إعراباً لا معنى - في خبر التميمية⁽⁴⁾، ومثله في الصحيحين قوله p: ((... مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ...))⁽⁵⁾. فقوله (بأعلم) مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ما الحجازية، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أن (ما) تميمية⁽⁶⁾، إذ حكى سيبويه زيادة الباء بعدها عن بني تميم بقوله: ((إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به، استوت اللغتان، فصارت ما على أقيس الوجهين))⁽⁷⁾. خلافاً لأبي علي النحوي⁽⁸⁾، والزمخشري⁽⁹⁾، اللذان منعا زيادة الباء في خبر ما التميمية، ويمكن رد قولهما بما يأتي:

-
- والكشفاف: 485/4، وزاد المسير: 242/4، وإعراب القراءات الشواذ: 287/2، والجامع لأحكام القرآن: 279/17.
- (1) صحيح البخاري: 486/3 (1937)، واللفظ له، وصحيح مسلم: 781/2 (1111).
- (2) إعراب الحديث النبوي: 253.
- (3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 186/1، وتوضيح المقاصد: 187/1، وشرح ابن عقيل: 274-270/1، وشرح شذور الذهب للجوري: 379-378/1.
- (4) ينظر: البحر المحيط: 433/1.
- (5) صحيح البخاري: 20/1 (50)، وصحيح مسلم: 36/1 (8).
- (6) ينظر: عمدة القاري: 287/1.
- (7) الكتاب: 316/2.
- (8) ينظر: المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات: 284.
- (9) ينظر: المفصل: 112، والكشاف: 485/4.

1- تضمنت أشعار بني تميم دخول الباء على خبر (ما) كثيراً، ولو كان دخولها خاصاً بخبر (ما) الحجازية ما وجد في لهجة غيرهم⁽¹⁾. قال الفرزدق التميمي:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُنْيَسِرٍ⁽²⁾

2- ما حكاه الفراء من أن التميميين ينطقون بـ (الباء) وبغير (الباء) فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الاستعمالين في العربية، أما الحجازيين فلا ينطقون خبر (ما) بغير (الباء) إلا نادراً⁽³⁾.

3- إن الباء إنما دخلت على خبر (ما) لكونه منفياً كما دخلت في نحو: لم أكن بمقصر، وليس لكونه خبراً منصوباً، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً؛ لأنه مثبت وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي في محل نصب، ومنفي في محل رفع⁽⁴⁾.

4- إذا كان الأصل في دخول الباء الزائدة على خبر (ليس) وحملت (ما) عليها لاشتراكهما في نفي ما في الحال أو إن دخول الباء في خبر (ما) إنما تحقق لها أسوة بتعلقها في خبر (إن) النافية فلا فرق إذن بين الحجازية والتميمية في ذلك⁽⁵⁾.

والذي نرجحه مما مر أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميمية؛ لأن دعوى أبي علي، والزمخشري لا دليل عليها. قال ابن عقيل: ((ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافاً لقوم بل تزداد بعدها وبعد التميمية))⁽⁶⁾.

ويجد النحاة أن اللهجة التميمية في (ما) أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً، وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من جهة أن (ما) حرف غير مختص كحرف الاستفهام يدخل على كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، والأصل في العامل أن يكون مختصاً بحروف الجزم والجر إلا أن (ما) لمّا أشبهت (ليس) في الوجوه التي سبق ذكرها ساغ عملها عند الحجازيين⁽⁷⁾.

ونختم الكلام هنا بالإشارة إلى أن العرض السابق ينتهي بنا إلى أمور خمسة تأخذ أمكنتها بالتتابع فيما يأتي:

- (1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 192/1.
- (2) البيت في ديوانه: 310/1، والكتاب: 63/1، وشرح كافية ابن الحاجب: 212/1، وشرح الكافية الشافية: 192/1، وحاشية الصبان: 396/1، وخزانة الأدب: 375/1، و379، و142/4، وبلا نسبة في همع الهوامع: 467/1.
- (3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 42/2.
- (4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 192/1، وخزانة الأدب: 142/4.
- (5) ينظر: شرح المفصل: 121/2.
- (6) شرح ابن عقيل: 276/1.
- (7) ينظر: الكتاب: 29-28/1، والمقتضب: 189-190/4، والخصائص: 128/1، وأمالى ابن الشجري: 555-556/2، وشرح التسهيل: 351/1.

- 1- إن لهجة الحجازيين في استعمال (ما) أقوى استقراءً بدليل أن القرآن بها نزل أما لهجة التميميين فهي أصح قياساً⁽¹⁾.
 - 2- جواز زيادة الباء في خبر ما النافية في كلا اللهجتين، بل إن إعراب ما بعد الباء في موضع رفع أولى؛ لأن هذا ما فهمناه من قول سيبويه: ((استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين))⁽²⁾. وأقيس الوجهين عند سيبويه هو (ما) التميمية.
 - 3- إن ما ذكره شراح الحديث في هذه المسألة لم يخرج عما قرره النحويون فيها.
 - 4- الإفادة من الشواهد الحديثية في تعزيز الاستشهاد بـ (ما) النافية ولا سيما إذا علمنا أن أبا حيان ذكر أنه لم يحفظ في كلام العرب نصب خبر ما إلا في شاهد شعري واحد⁽³⁾.
 - 5- إن ما الحجازية أيسر في الاستعمال؛ لأنها اللغة التي كثر استعمالها، إلا أن هذا الحكم ليس على إطلاقه، وإنما هو حكم مقيد بقيد وهو أن تستوفي ما شروط أعمالها.
- وإذا كان مطلوباً وفق مقتضيات أصول البحث موقف للباحث من قياس كلتا اللهجتين وأيهما يُرجَّح فأقول: إن لكل منهما قوة في القياس كما سبق عرضه فلا يمكن أن أرجح إحداها على الأخرى أو أردّ إحداها بالأخرى، ويعضد موقعي قول ابن جني في الترحيح بين اللهجتين إذ قال: ((علم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها، فأما ردّ إحداها بالأخرى فلا... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين))⁽⁴⁾. فابن جني يسوي بين قياس (ما) الحجازية والتميمية ويرد ذلك إلى سعة القياس عند الفريقين، وأن لكل واحدة منهما مذهباً يجيزه القياس والله أعلم.

المطلب الثاني: النصب بـ (ليت) المبتدأ الخبر:

- (1) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 74.
- (2) الكتاب: 316/2.
- (3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1197/3.
- (4) الخصائص: 12/2.

عن عائشة - رضي الله عنها - في قول ورقة بن نوفل في قصة نزول الوحي في غار حراء ، فقال ورقة : ((....هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ...))⁽¹⁾.

يجمع النحاة على أن الأصل في خبر (إن وأخواتها) الرفع⁽²⁾، وقد تباينت مواقف النحاة وشراح الحديث أيضاً في توجيه ما سُمع عن العرب في نصب الخبر بعد (ليت) على النحو الآتي:

- منع جمهور البصريين نصب الخبر بـ (ليت) أما ما يجري في ظاهره على ذلك فحكموا عليه بالتأويل⁽³⁾. فوجهوا قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِعَا⁽⁴⁾

على تقدير أن الخبر محذوف، قال سيبويه: ((كأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً))⁽⁵⁾. فيحملون (رواجعاً) على الحالية⁽⁶⁾. وفي ضوء رأي البصريين يكون (جذعاً) حالاً من الضمير المستكن في خبر (ليت) وهو قوله: (فيها)، فيكون المعنى: ليتني كائن فيها حال الشبيبة والقوة لأنصرك⁽⁷⁾، ورجح هذا التوجيه القاضي عياض⁽⁸⁾، والنووي⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾.

- نسب إلى الكسائي أن خبر (ليت) عنده منصوب بإضمار (كان)⁽¹¹⁾، حملاً على قوله تعالى: (يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ)⁽¹²⁾، وقوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ)⁽¹³⁾. ((لأن كان تستعمل كثيراً هنا))⁽¹⁴⁾. ف

(1) صحيح البخاري 4/1 (3) ، وصحيح مسلم: 39/1 (160).

(2) ينظر: الكتاب: 131/2، والمقتضب: 109/4، وأسرار العربية: 144، والمقاصد الشافية: 307/2.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري: 63/2، والإيضاح في شرح المفصل: 199/2، ومغني اللبيب: 376، وتمهيد القواعد: 1297/3، وهمع الهوامع: 491/1.

(4) الرجز للعجاج في ديوانه: 306/2، ولروؤية في شرح المفصل: 260/1، وبلا نسبة في الكتاب: 142/2، والأصول: 248/1، والجنى الداني: 492، ومغني اللبيب: 376، وهمع الهوامع: 491/1، وشرح الأشموني: 295/1، وخزانة الأدب: 234/10.

(5) الكتاب: 142/2، وينظر: الأصول: 248/1، ومغني اللبيب: 376.

(6) ينظر: شرح المفصل: 261/1، وحاشية الصبان: 422/1.

(7) ينظر: أمالي السهيلي: 53-54، وإعراب الحديث النبوي: 370.

(8) ينظر: مشارق الأنوار: 223/1، و585/2.

(9) ينظر: شرح النووي: 161/2.

(10) ينظر: فتح الباري: 32/1.

(11) ينظر: الأصول: 248/1، والمفصل: 400، وخزانة الأدب: 234/10.

(12) سورة الحاقة: الآية (27).

(13) سورة النساء: من الآية (73).

(14) خزانة الأدب: 234/10.

(جذعاً) تبعاً للتقدير المروي عن الكسائي في الحديث الشريف خبر لـ (كان) المقدرة، فيكون التقدير: يا ليتني كنت أو أكون جذعاً⁽¹⁾.

- جواز نصب خبر (ليت) خاصة تشبيهاً لها بفعل التمني فقولك ليت زيداً قائماً مثل تمنيت زيداً قائماً، إذ تكون (ليت) بمعنى (أتمنى)، وكأنه ألمح فيها معنى الفعل فاعملت عمله، وهذا خاص بـ(ليت) فقط دون أخواتها عند الفراء⁽²⁾، وهي لهجة بني تميم⁽³⁾، وجعلوا منه قول العرب: ((لَيْتَ الْقِسِيِّ كُلُّهَا أَرْجُلًا))⁽⁴⁾. قال الميداني: ((كذا ورد المثل نصبا، وهي لغة تميم، يُعْمَلُونَ (ليت) إعمال ظن، فيقولون: ليت زيداً شاخصاً))⁽⁵⁾.

- احتمال ابن حجر وجهاً آخر في نصب (جذعاً) فهو منصوب بفعل محذوف تقديره: (جُعِلْتُ) أو ما شابهه، فيكون التقدير: يا ليتني جُعِلْتُ فيها جذعاً⁽⁶⁾. أما لتفسير هذه الظاهرة فنقف عند رأيين:

الأول: أن السبب في نصب (ليت) الجزئين يعود إلى ((أن (ليت) أصلها: (رأيت)، بدليل بقاء هذا الأصل، بعد تخفيف الهمز، في اللهجات العامية، إذ يقال في مصر مثلاً: يا ريتني غني، وقد قلبت راؤها لاما منذ زمن بعيد في الفصحى))⁽⁷⁾.

الثاني: أن بعض التميميين جنح إلى هذا الإجراء أسوة بخفض كلمة (حرب) في قولهم (حَجْرُ ضَبِّ حَرْبٍ)⁽⁸⁾. فنصبوا خبر ليت الذي جاور اسمها⁽⁹⁾، ولاسيما أن طبيعتهم تميل إلى التماثل في الحركات⁽¹⁰⁾. وعند النظر في التوجيهات المتقدمة يتضح ما يأتي:

- إن ورود الحديث بنصب (جذعاً) له وجه في العربية مستعمل.
- إن الكسائي يتكلف بتقدير (كان)، ولكن توجيه الفراء يحتمل نصب الجزأين لأنها لهجة قوم، ونرى البصريين يعملونها على القياس فيلجؤون إلى التقدير متى تسر عليها الحكم بالظاهر.

(1) ينظر: شرح النووي: 161/2، والكواكب الدراري: 39/1، وعمدة القاري: 58/1.

(2) ينظر: معاني القرآن: 410/1، وينظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل: 198/2، وتمهيد القواعد: 1296/3.

(3) ينظر: طبقات فحول الشعراء: 79/1، وشرح المفصل: 261/1، واللهجات العربية في التراث: 125/1، ولغة تميم دراسة تاريخية وصفية: 526-525.

(4) مجمع الأمثال: 187/2، والمستقصى في أمثال العرب: 302/2.

(5) مجمع الأمثال: 187/2.

(6) ينظر: فتح الباري: 32/1.

(7) بحوث ومقالات في اللغة: 74.

(8) ينظر: أسرار العربية: 296.

(9) ينظر: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: 527.

(10) ينظر: لهجة تميم واثراها في العربية الموحدة: 254.

- إن الاحتمال الذي قدمه ابن حجر بتأويل فعل محذوف يضعفه تأويل سيبويه والبصريين كونه قياس مطرد في هذا الباب، كما أنه يحافظ على دلالة (ليت) في تأدية معنى التمني.

- إن تعليل نصب ليت الجزئين في لهجة بني تميم حملاً على المجاورة متسق مع الناحية الصوتية للغة، أما القول بأن ليت أصلها (رأيت) يرده أن لكلاً منهما دلالاته الخاصة في اللغة، ولا يوجد تقارب بينهما من هذا الوجه، كما أنه افتراض قائم على بناء الفصحى على العامية وهو خلاف الضوابط في رد العامية إلى الفصحى وليس العكس. والله أعلم.

المطلب الثالث: إهمال (إذن) مع استيفاء شروط عملها:

اشتراط النحاة لأعمال (إذن)⁽¹⁾ شروطاً ثلاثة:

1- أن تكون مصدرة.

2- أن يكون الفعل المضارع بعدها دالاً على الاستقبال.

3- ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم(2).

والمشهور في لسان العرب أنه إذا وجدت الشروط المذكورة سابقاً تنصب (إذن) المفعل المضارع بعده لمشاكلتها ظن وأخواتها(3)، ولشبهها بنواصب الفعل المضارع في تخليص الفعل المضارع بعدها للاستقبال(4)، ولكن عند البحث في متون الصحيحين نجد ثمة مخالفة لهذا الاتفاق العام في حديث الأشعث بن قيس: ((كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَنَرٍ فَأَخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شَاهِدْكَ أَوْ يَمِينُهُ، قُلْتُ: إِنَّهُ إِذَا يَخْلِفُ وَلَا يَبَالِي..))⁽⁵⁾. والمشكل في هذا الحديث هو رفع الفعل (يخلف) بعد (إذن) على الرغم من توافر شروط إعمالها، وقد وصف سيبويه ظاهرة إهمال (إذن) مع تحقق شروط عملها بقوله: ((وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: (إذن أفعل ذلك) في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبلى))⁽⁶⁾. فسيبويه يصور لنا هذه الظاهرة على أنها من لهجات العرب النادرة الموثوقة.

وبناءً على ما حكاها سيبويه اختلف النحويون في إلغاء عملها مع استيفاء الشروط فخالفه ابن يعيش الذي يرى وجب إعمالها لا غير إن

(1) الرأي الراجح في رسم صورة (إذن) أنها تكون بالنون في الوصل وبالألف في الوقف. ينظر: شرح جمل الزجاجي: 279/2.

(2) ينظر: شرح المفصل: 127/5، وشرح ابن النظم: 477، والرشاد في شرح الإرشاد: 314.

(3) ينظر: الكتاب: 13-12/3.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 16/3.

(5) صحيح البخاري: 632/3 (2516).

(6) الكتاب: 16/3.

دخلت على الفعل في ابتدء الجواب⁽¹⁾، وتبعه على ذلك المالقي بوصفه أن ما حكاه سيبويه شاذ لا يعتد به⁽²⁾.

فيما يجد ابن الناظم إن إلغاء عملها هو القياس؛ لأنها حرف غير مختص بمنزلة هل، وبل⁽³⁾. وتوسط فريق من النحاة بين الأمرين فاختروا إثبات إلغاء عملها اعتماداً على رواية عيسى بن عمر، والذي ((..لم يكن ليروي إلا ما سمع))⁽⁴⁾. فالأعمال عندهم أصل، وأن ما رواه عيسى لهجة موثوقة لكنها قليلة، قال ابن عصفور: ((وبعض العرب يُلغِيها))⁽⁵⁾، ونعت ابن مالك العرب الذين لا يعملونها بالفصحاء حين قال: ((حكى سيبويه عن بعض العرب الفصحاء إلغاء (إن) ما استيفاء شروط العمل))⁽⁶⁾. وذكر المرادي مع كون إلغائها لهجة قليلة نادرة لا يُقبل ردها إذ قال: ((وبعض العرب يلغي (إن) مع استيفاء الشروط، وهي لغية نادرة، حكاها عيسى، وسيبويه، ولا يقبل قول من أنكرها))⁽⁷⁾. وهو مذهب مال إليه أكثر البصريين⁽⁸⁾.

ويبدو أن شراح الحديث النبوي كانوا مستحضرين للّهجة النادرة في إهمال (إن) مع استيفائها للشروط فوجهوا به الحديث السابق⁽⁹⁾. ونستخلص من العرض السابق خلاصات تبين ما يأتي:

- 1- إن إعمال إن مع استيفاء الشروط في لهجة عامة العرب أو إهمالها في لهجة بعض العرب لكل منهما قياس مقبول لدى النحاة.
- 2- إن ورود الحديث بالنصب مقبول لأنه وافق لهجة من لهجات العرب.
- 3- إن إنكار ابن يعيش والمالقي ليس بحجة؛ لأنه رد لرواية الثقة.
- 4- جاء الحديث النبوي ليقدم لنا شاهداً سماعي على هذه اللهجة النادرة وفيه تأييد لرأي القائلين بجواز إلغاء عمل (إن) مع استيفاء شروط عملها.

(1) ينظر: شرح المفصل: 226/4.

(2) رصف المباني: 153.

(3) شرح ابن الناظم: 478.

(4) الكتاب: 16/3.

(5) المقرب: 286.

(6) شرح الكافية الشافية: 119/2.

(7) الجنى الداني: 363.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب: 1651/4، والمساعد: 72/3، وجمع الهوامع: 376/2.

(9) ينظر: شرح النووي: 160/2، والديباج: 151/1.

المطلب الرابع: الجزم بـ(إذا):

(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وهي أداة شرط غير جازمة⁽¹⁾، وقد جاءت على خلاف ذلك في قوله *لعلي وفاطمة (رضي الله عنهما): ((إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكْبِيرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَتُسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ))*⁽²⁾. بجزم (تَكْبِيرًا) والقياس أن يقال: (تَكْبِيرَانِ)، واقرّ سيبويه الجزم بـ (إذا) وخصه بضرورة الشعر، وعده في المنشور خطأ⁽³⁾، وتبعه جماعة من النحويين منهم أبو علي الفارسي⁽⁴⁾، وابن يعيش⁽⁵⁾، وابن عصفور⁽⁶⁾، والرضي⁽⁷⁾، والحجة لمن منع الجزم بها في غير الشعر ((أنَّ الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم يرسخ فيه معنى (إن) الدالة على الغرض والتقدير، بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم تجزم إلا في الضرورة))⁽⁸⁾. وذكروا من الشواهد على الجزم بها في الشعر قول قيس بن الخطيم الأنصاري:

إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَانِنَا فَنُضَارِبِ⁽⁹⁾

وقول الآخر:

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَكِفٌ مِنْ دَمْعٍ عَيْنِكَ يَسْجُمُ⁽¹⁰⁾
وأجاز الفراء الجزم بها مطلقاً فقال: ((من العرب من يجزم بـ (إذا)، فيقول: إذا تقم أقم))⁽¹¹⁾. فالفراء هنا يعدُّ الجزم بـ (إذا) لهجة عربية بقوله: (من العرب)، بينما النحاة من البصريين قيدوا الجزم بـ (إذا) بالضرورة

- (1) ينظر: شرح التسهيل: 399/3، ومغني اللبيب: 127، وهمع الهوامع: 178/2.
- (2) صحيح البخاري: 104/4 (3113). وصحيح مسلم: 2091/4 (2727). بلفظ: (... أَنَّ تَكْبِيرًا اللَّهُ ...) ولا شاهد فيه.
- (3) ينظر: الكتاب: 62-61/3.
- (4) ينظر: المسائل المشككة: 451.
- (5) ينظر: شرح المفصل: 124/3، و272/4.
- (6) ينظر: ضرائر الشعر: 297-298.
- (7) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: 268/3.
- (8) شرح الدماميني: 353/1، وينظر: المقتضب: 56/2، والمقتصد في شرح الإيضاح: 1119/2، وضرائر الشعر: 299، والجنى الداني: 367-368.
- (9) ديوانه: 279، والكتاب: 61/3، والمقتضب: 57/2، وأمالى ابن السجري: 82/2، وشرح المفصل: 124/3، و272/4، وضرائر الشعر: 298، وخزانة الأدب: 25/7.
- (10) البيت في ديوان جرير: 304/1، ورواية الشطر الثاني فيه: لَهَا دَارْفٌ مِنْ دَمْعٍ عَيْنِيكَ يَذْهَبُ، ولبعض السلوليين في الكتاب: 62/3، وضرائر الشعر: 298، وخزانة الأدب: 22/7.
- (11) معاني القرآن للفراء: 258/3.

الشعرية. ووافق ابن مالك في احد قوليه⁽¹⁾، فوجّه جزم (تكبرا) في الحديث المذكور على أنّ (إذا) محمولة على (متى) في العمل وهذا الصنيع كثير في الشعر نادر في النثر⁽²⁾، والذي يؤذن لها بذلك شبهها بأدوات الشرط الجازمة من جهة كونها للمستقبل، ولزومها جواباً كسائر نظيراتها⁽³⁾. وغاية ما في الأمر أنه يجوز أن تأتي (إذا) جازمة في الشعر كثيراً، أما في النثر فالجزم بها لهجة قليلة الاستعمال والله أعلم.

-
- (1) جعل ابن مالك في شرح الكافية الشافية هذا الاستعمال مقصوراً على الشعر، ويظهر انه قال هذا الكلام قبل أن يطلع على جوازها في النثر في هذا الحديث. ينظر: شرح الكافية الشافية: 151/2.
- (2) ينظر: شواهد التوضيح: 72، وشرح التسهيل: 400/3.
- (3) ينظر: الكتاب: 61/3.

الخاتمة

فقد أنهيت بحث المسائل النحوية التي اخترتها لتكون ميدانا لبحثي من تتبعي للهجات قبائل العرب الواردة في الصحيحين وكان من نتائج هذا البحث ما يأتي:

- 1- إن دائرة الاستعمال اللغوي للنبي ρ واسعة إذ شملت لهجات قبلية مختلفة، وهذا نابع من ميله ρ للحديث بلهجات العرب كلهم فهو الذي أعطي جوامع الكلم.
- 2- إن الحديث النبوي يحتوي على مادة نحوية ولغوية ثرة وهي ثروة لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال لذا كان الواجب الوقوف على مفرداتها.
- 3- إن لزوم الأسماء الستة والمثنى الألف في أحوالهما كافة مسموع في كلام العرب ولا إشكالية في من روى الحديث النبوي الشريف على هذه الصورة.
- 4- بنو تميم يجعلون ضمير الفصل اسماً في موضع رفع مبتدأ، وهو مقيس عند النحاة.
- 5- جاءت الاحاديث النبوية مخالفة للسمع وموافقة للقياس في استعمال لفظتي (خير من) و(شر من)، لتكون على (أخير) و(أشر) وهو من قبيل الاستعمال اللهجي القليل.
- 6- للعرب في المنادى المرخم لهجتان نطق بهما رسول الله ρ لهجة من يعد الحرف المحذوف موجودا ولهجة من يعد الحرف المتبقي هو الحرف الأخير فيحمله الحركة الإعرابية.
- 7- تقف قبيلة ربيعة على الاسم المنسوب المنون بالسكون، وهو استعمال شاع فيهم وحوالها الصحيحان، وليس من قبيل الضرورة.
- 8- ورد في الحديث إجراء فعل القول مجرى فعل الظن جريا على لهجة بني سليم.
- 9- لهجة (يتعاقبون فيكم...) لهجة فاشية في قبائل كثيرة وتسميتها صحيحة ولا يقبل قول من ردها ولا يصح القياس عليها في وقتنا الحاضر.
- 10- قد تُحذف علامة رفع الأفعال الخمسة (النون) لغير ناصب ولا جازم سوى الميل للخطبة.
- 11- وردت احاديث عن رسول الله ρ ثبت فيها حرف العلة في المضارع المجزوم على أن الجزم واقع على الضمة المقدرة قياسا على الصحيح.
- 12- وردت احاديث على لهجاتي الحجازيين والتميمين في استعمال (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر من جهة إعمالها، أو إهمالها.
- 13- حكا سيبويه عن عيسى بن عمر إهمال (إذن) مع استيفائها شروط عملها في لهجة نادرة لكنها موثوقة وفي الحديث النبوي شاهد يستأنس به عليها.

14- يجوز أن تأتي (إذا) جازمة في الشعر كثيراً، أما في النثر فالجزم بها لهجة قليلة الاستعمال حكاها الفراء واستعمالها الحديث الشريف.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، دار دجلة، عمان، 2012م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبَّاء (ت1117هـ)، رواه وصححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت. د.ت.
- أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، د. يحيى علي يحيى، المبارك، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط/1، 2007م.
- اختلاف لفظ الجامع الصحيح للبخاري دراسة نحوية، د. محمد جاسم الساطوري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأنبار، 1428هـ - 2007م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1418هـ - 1998م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت1096هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، ط/1، 1411هـ - 1990م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/2، 1401هـ - 1981م.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على أثبات القواعد النحوية، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسين الخوام، عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1418هـ - 1998م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت.
- أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت940هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/4، 1420هـ - 1999م.
- إعراب الحديث النبوي، الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت616هـ)، تحقيق: عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط/2، 2008م.
- إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1424هـ - 2003م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/3، 1409هـ - 1988م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1418هـ - 1998م.
- ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت672هـ)، ضبطه وعلق عليه، د. محمد عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1427هـ - 2006م.
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت356هـ)، تحقيق محمد علي زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/1، 1429هـ - 2008م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، د.ت.
- أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/1، 1413هـ - 1992م.
- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير السهيلي الأندلسي (ت581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط/1، 1390هـ - 1970م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بإشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1418هـ - 1998م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، وبذيله، مصباح السالك إلى أوضح المسالك: د. بركات يوسف، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط/1، 1426هـ - 2005م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلى، مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ - 1982م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1413هـ - 1993م.
- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1415هـ - 1995م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت688هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1407هـ - 1986م.
- البهجة المرضية على ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي: بتعليقة مصطفى الحسيني الدشتي، ط/13، مط /سرور ، قُم ، إنتشارات اسماعيليان ، 1424هـ .

- البيان في شرح اللمع، عمر بن إبراهيم الكوفي (ت539هـ)، دراسة وتحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، ط1، 1423هـ - 2002م.
- البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ - 1998م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- التصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت386هـ)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، 1402هـ - 1982م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط1، 1422هـ - 2001م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حققه وعلق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1415هـ - 1994م.
- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1421هـ - 2000م.
- التعليقة على المقرب، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن النحاس (ت698هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، مطبعة السفير، عمان، 1434هـ - 2004م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت778هـ)، تحقيق: محمد علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ - 2007م.
- توجيه اللمع، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي الاربلي الموصلية المعروف بابن الخباز (ت639هـ)، دراسة وتحقيق: د. فائز أحمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.
- التوجيه النحوي في حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل للسندي (ت1138هـ)، دراسة وصفية تحليلية، محمد بن صالح بن علي الشيزاوي، عالم الكتاب الحديث، أربد، ط1، 1432هـ - 2011م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: أجمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 1426هـ - 2005م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت444هـ)، تصحيح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1404هـ - 1984م.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت310هـ)، دار الفكر، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت671هـ)، دار الشعب، القاهرة، د.ت.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1407هـ - 1986م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قبّارة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ - 1992م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد الدميّاطي الشافعي الخضري (ت1287هـ)، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، أحمد بن محمد السجاعي (ت1197هـ)، تحقيق وتعليق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، د.ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني (ت855هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ - 1981م.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة توفي بعد (400هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1399هـ - 1979م. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، 1410هـ - 1990م.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1429هـ - 2009م.
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (ت521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ - 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، 1410هـ - 1990م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط/1، 1379هـ - 1960م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علوم العربية، الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ - 2001م.
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، حقق أصله وعلق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الخبر، ط/1، 1416هـ - 1996م.
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1427هـ - 2006م.
- ديوان أمريء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/4، 1404هـ - 1984م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه، وحققه، د. سجيح جميل الجبيلي، دار صارد، بيروت، ط/1، 1998م.
- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط/3، 1969م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، مكتبة المثنى - بغداد، د.ت.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 1387هـ.
- ديوان العجاج عبد الله بن رؤية، رواية عبد الملك بن قريب، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت.
- ديوان عنتر بن شداد العبسي، تحقيق ودراسة: محمد سعيد المولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان قيس بن ذريح (قيس لبنى)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط/2، 1425هـ - 2004م.
- ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، 1390هـ - 1970م.
- الرشاد في شرح الإرشاد، شمس الدين محمد بن علي الشريف الحسيني (ت838هـ)، دراسة وتحقيق: د. ضرغام محمود عبود الدرة، مطبعة الوقف السني، بغداد، ط/1، 1425هـ - 2004م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المألقي (ت702هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط/3، 1423هـ - 2002م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/3، 1404هـ - 1984م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/2، 1407هـ - 1987م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي (ت324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط/2، 1400هـ - 1980م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/1، 1405هـ - 1985م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- شرح ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1420هـ - 2000م.
- شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، دراسة وتحقيق: عبد الله الناصير، دار علاء الدين، دمشق، ط/1، 2000.
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط/1، 1406هـ - 1986م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك على ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت929هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 149هـ - 1998م.
- شرح ألفية ابن معطي، أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصل (ت696هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط/1، 1405هـ - 1985م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا- طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1422هـ - 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهر (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/2، 1427هـ - 2006م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط/1، 1428هـ - 2007م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت669هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1419هـ - 1998م.

- شرح درة الغواص في أوهم الخواص، احمد بن محمد بن عمر، الخفاجي شهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، نسخة مصورة عن طبعة مطبعة الجوانب، القسطنطينية، تركيا، ط/1، 1299هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت686هـ)، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ - 1975م.
- شرح شذور الذهب، محمد عبد المنعم الجوري (ت889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/1، 1424هـ - 2004م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1423هـ - 2002م.
- شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل البكري القرطبي (ت449هـ)، ضبط نصه وعلّق عليه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط/2، 1423هـ - 2003م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات لقاء، قم، ط/1، 1377هـ - 1958م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1420هـ - 2000م.
- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1422هـ - 2001م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت807هـ)، ضبطه وخرّج آياته وشواهد الشعرية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1417هـ - 1996م.
- شرح النووي، مطبوع بحاشية صحيح مسلم، أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/2، 1392هـ - 1952م.
- شعر هدية بن الخشرم، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1986م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1405هـ - 1985م.
- الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت395هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1397هـ - 1977م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/4، 1990م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت256هـ)، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط/1، 1412-1991م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط/1، 1980م.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجهمي (ت231هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - 1980.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط/1، 1417هـ - 1996م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، 1414هـ - 1994م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت885هـ)، عنيته بنشره والتعليق عليه مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبدة آغا الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت455هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد-الدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، يقع في (8) أجزاء وقد طبعت أجزاءه في أكثر من مطبعة في العراق وبيروت والأردن والكويت من 1980 - 1985م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، تحقيق: ج/ براجستراسر . ط/2 ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400 هـ - 1980م.
- العُرَّة المَحْفِيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة لابن معط (ت628هـ)، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي المعروف بابن الخباز (ت639هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط/1، 1410هـ - 1990م.

- غيث النفع في القراءات السبع، السيد علي النوري بن محمد الصفاقسي (ت1118هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1425هـ - 2004م.
- فتاوى في العربية: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: أحمد عبد الله المغربي، دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي، ط/1، 1425هـ - 2004م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت852هـ)، خرّج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه وتصحيحه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ - 1959م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط/1، 1417هـ - 1996م.
- الفصول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت569هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل - أربد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/1، 1409هـ - 1988م.
- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/6، 1420هـ - 1999م.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت429هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/1، 1422هـ - 2002م.
- في اختلاف النحويين رحمة للمتأدبين، د. عزام عمر الشجيري، دار البشير، عمان، ط/1، 1426هـ - 2005م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، 1407هـ - 1987م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/4، 1379هـ - 1973م.
- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح: أبو عبدالله محمد بن الطيّب الفاسي (ت1170هـ)، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط/2 - 2002.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهذلي الشكري المغربي (ت465هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، دمشق، ط/1، 1428هـ - 2007م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ط/3، 1417هـ - 1997م.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1416هـ - 1996م.

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/4، 1407هـ - 1987م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي (ت543هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، عمان، ط1، 1421هـ - 2001م.
- الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت740هـ)، دراسة وتحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/1، 1425هـ - 2004م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي ابن سعيد الكرمانلي (ت786هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/2، 1401هـ - 1981م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط/1، 1416هـ - 1995م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1405هـ - 1985م.
- اللغة العربية ودورها في التواصل الحضاري بين الشعوب، أحمد محمود زناتي، دورية كان التاريخية، العدد الثالث عشر، سبتمبر، من مصادر المكتبة الافتراضية العلمية العراقية، 2011.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972.
- اللهجات العربية، د. إبراهيم محمد نجا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1396هـ .
- اللهجات العربية في التراث، احمد علم الدين الجندي، الدرا العربية للكتاب، طرابلس الغرب، 1983م.
- اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/2، 1414هـ - 1993م.
- اللهجات العربية وأسلوب دراستها، د. أنيس فريحة، دار الجيل، بيروت، ط/1، 1409هـ - 1989م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1398هـ - 1978م.

- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلية للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط/2، 1408هـ - 1988م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه، د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، 1401هـ - 1981م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت291هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/5، 1987.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/2، 1393هـ - 1972م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح شلبي، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1414هـ - 1994م.
- مختصر في شواذ القراءات الذي طبع بعنوان (مختصر في شواذ القرآن) من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج. براجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.
- المخصص، علي بن إسماعيل ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/1، 1417هـ - 1996م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1417هـ - 1997م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1418هـ - 1998م.
- المسائل الحلييات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط/1، 1407هـ - 1987م.
- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط/1، 1406هـ - 1986م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1403هـ - 1983م.
- المسائل النحوية في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني، جمعا ودراسة، د. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق، مكتبة الرشد، الرياض، ط/1، 1430هـ - 2009م.
- المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل يركات، دار الفكر، دمشق، 1400هـ - 1980م.
- المستقصى في أمثال العرب: لجارالله بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/2، 1974.

- مسند البزار المسمى بالبحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1988م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، دار التراث، القاهرة، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ - 1984م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ أحمد فريد المزيدي، قدّم له وقرظه: الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ - 1999م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، د.ت.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1431هـ - 2010م.
- معاني القرآن، أبو جعفر أحمد بن النّحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ - 1988م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1400هـ - 1980م.
- المغني في النحو، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت680هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، ج1 و2، 1999م، ج3، 2000م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م.
- المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت970هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، ط2، 1420هـ - 1999م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1426هـ - 2005م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، 1982م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المُقَرَّب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986م.
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت249هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط/1373، 1هـ - 1954م.
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ)، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/1، 1430هـ - 2009م.
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط/2، 1984م.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجَزَري (ت833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، السيوطي، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 1428هـ - 2007م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندائي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

Abstract

Search has finished grammatical issues you've chosen to be a field of research of Trace dialects of Arab tribes in the correct One of the results of this research as follows:

1. The Department of linguistic usage of the Prophet wide as it included different tribal dialects , and this stems from the tendency of the modern dialects all the Arabs is that given conciseness of speech
2. The hadith contains a grammatical and linguistic Therh a wealth can not be dispensed with in any way , so it should stand on its vocabulary.

3. The superfluous names and Muthanna six thousand in their condition all audible in the language of the Arabs is not problematic in the hadith narrated on this image.
4. The sons of conscience Chapter Tamim make a name in a position to raise tyro , which is measured when grammarians.
5. The hadith contrary to the hearing and the approval of the measure in the use of Fezta (better than) and (from evil) , to be on the (final) and (point) , which is of such little use Allahja.
6. to Arabs in Almrukhn advocated for Ahjtan pronounce them the Messenger of Allah □ tone of the letter is deleted exists and the tone of the letter is left is the last letter Faihmlh syntactic movement.
7. Rabia tribe stands on the name Mansoob Almnon Balscon , which popularized the use of them and Walid al-Moualem Asahahan , and not by necessity

. k